الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research

جامعة أحمد دراية- أدرار
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية
وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

University Ahmed Draia of Adrar
Faculty of Economic, Commercial and
Management Sciences
Department of Economic Sciences

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي

شعبة: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

العـنوان:

اسهامات الصيرفة الإسلامية في تفعيل و اقع التنمية المحلية

دراسة حالة بنك السلام بأدرار

إعداد الطلبة:

عصمان سيداعلي أسامة

بلمهدي عبد العزيز

إشراف الأستاذ:

مجاهد سيد احمد

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
بلوافي محمد	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
مجاهد سيد احمد	أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا
مكرودي سالم	أستاذ محاضر أ	مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People'sDemocraticRepublic of Algeria

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة احمد دراية- ادرار
المكتبة المركزية
مصلحة البحث الببليوغرافي

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University Ahmed Draia of Adrar
The central library

جامعة أحمد دراية - أدرار

شهادة الترخيص بالإيداع

انا الأستاذ(ة): مجاهد سيداحمد

المشرف على مذكرة الماستر الموسومة بـــ : اسهامات الصيرفة الاسلامية في تفعيل واقع التنمية المحلية دراسة حالة بنك السلام بادرار

من إنجاز :

الطالب(ة) بلمهدي عبد العزيز
الطالب(ة) عصمان سيدا علي اسامة

كلية :العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم : العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تاريخ تقييم / مناقشة: 2022/05/31

أشهد ان الطلبة قد قاموا بالتعديلات والتصحيحات المطلوبة من طرف لجنة التقييم / المناقشة، وان المطابقة بين النسخة الورقية والإلكترونية استوفت جميع شروطها. وبإمكانهم إيداع النسخ الورقية (02) والاليكترونية (PDF).

امضاء المشرف:

ادرار في :.....

مساعد رئيس القسم:

ملاحظة :لاتقبل أي شهادة بدون التوقيع والمصادقة.

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

الحمد لله الذي وفقني لهذا ولم أكن لأصل إليه لولا فضل الله علي و الحمد لله

أهدي ثمرة جهدي إلى ما وهبني الله في الحياة إلى من تعب حتى ذاق الصعب

ليحقق كل نجاح وإلى من شجعني بكل عزم وفخر، إلى من منحني الثقة وأهدني يد

العون طوال مشواري الدراسي

وكان له الفضل فيما أنا عليه، إليك أنت أبي الغالي حفظك الله ورعاك. إلى قرة

عيني ومصباح دربي إلى من نبض قلبي بروحها إلى من ربت ورعت وسهرت، إلى

التي رضعت منها الحنان وطيبة القلب إلى التي تتعب لتنال زهور

الحب لك أنت أمي أدامك الله علي نورا وأدام صحتك وعافيتك. إلى من قاسموني

حنان أمي وأبي ومصدر افتخاري واعتزازي

إخوتي وأخواتي

إلى كافة الأصدقاء وزملاء الدراسة بدون استثناء.

«سيدعلي أسامة»

الإهداء

إلى روح أغلى ما كنت أملك في هذا الوجود أبواي العزيزان رحمهما الله وجعل قبريهما روضتان من رياض الجنة الى زوجتي وقرة عيني وسر كفاحي الى هبة الله لي: هديل واحمد زيد وكوثر والى التي لم تنقضي فرحتنا بها بعد تقوى.

الى رموز الاخوة والإخاء الكواكب المضيئة التي تنير طريقي وتشد عزيمتي لبذل المزيد في سبيل العلم

إخوتي وأخواتي (محمد، عائشة، رحمة، ميلود) وزوجاتهم وازواجهم واولادهم

الى كل العائلة الكريمة عبر ربوع الولاية وخارجها خاصة ملهمي ومفتاح همي أبو تميم

الى زميلي في هذا العمل المتواضع أسامة وعائلته الكريمة

الى زملائي في الدراسة والعمل وفي الحي خاصة احبة ستار

الى الأرواح التي فارقتنا الى دار البقاء وتركت فينا فراغا رهيبا.... عمي وزوجته ونجله الأكبر وخالتاي

الى كل من ترك أثر جميلا في حياتي سواء بقصد أو بغير قصد

«عبد العزيز»

كلمة شكر

كلمة شكر

وتقدير

"ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين"

يسعدني بعد حمد الله وشكره أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير وأخلص آيات الاحترام والعرفان بالجميل للأستاذ الدكتور الفاضل "مجاهد سيد احمد" التي أنار لي الطريق بعلمه الغزير وتوجيهاته السديدة والتي كان لإرشاداته القيمة وروحه الطيبة الفضل الأكبر في انجاز هذا العمل ولكل من ساهم من قريب أو بعيد

وأخيرا أتوجه بخالص شكري وعظيم تقديري لعائلتي لكل ما قدموه حتى يكتمل هذا العمل

والحمد الله من قبل ومن بعد

فهرس

المحتويات

البيان	الصفحة
الاهداء	.i
كلمة شكر وتقدير	.ii
فهرس المحتويات	.iii
قائمة الجداول والاشكال	.iv
قائمة الملاحق	.v
مقدمة	أ،ب،ج
الفصل الأول: الأدبيات النظرية للمصارف الإسلامية والتنمية المحلية	
تمهيد	05
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المصارف الاسلامية	06
المطلب الأول: ماهية المصارف الإسلامية	06
الفرع الأول: تعريف المصارف الاسلامية	06
الفرع الثاني: نشأة المصارف الاسلامية	07
المطلب الثاني: أهداف المصارف الإسلامية وخصائصها	08
الفرع الأول: أهداف المصارف الإسلامية	08
الفرع الثاني: خصائص المصارف الإسلامية	11
المطلب الثالث: مصادر الأموال وصيغ التمويل في المصارف الإسلامية	13
الفرع الأول: مصادر الأموال في المصارف الإسلامية	13
الفرع الثاني: صيغ التمويل في المصارف الاسلامية	15
المبحث الثاني: الإطار العام للتنمية المحلية	20
المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية	20
الفرع الأول: تعريف التنمية المحلية	20

الفرع الثاني: أهداف التنمية المحلية	20
المطلب الثاني: مبادئ التنمية المحلية وخصائصها	21
الفرع الأول: مبادئ التنمية المحلية	21
الفرع الثاني: خصائص التنمية المحلية	21
المطلب الثالث: أبعاد التنمية المحلية	22
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	24
المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية والأجنبية	24
الفرع الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية	24
الفرع الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية	28
المطلب الثاني: المقاربة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية	29
خلاصة الفصل الأول	30
الفصل الثاني: واقع التنمية المحلية في ظل تمويلات مصرف السلام بأدرار	
تمهيد	32
المبحث الأول: الإطار العام لمصرف السلام بأدرار	33
المطلب الأول: تقديم تعريفي لمصرف السلام أدرار	33
المطلب الثاني: أهداف مصرف السلام ومهامه	34
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمصرف السلام بأدرار	36
المبحث الثاني: مساهمة مصرف السلام في تمويل مشاريع التنمية المحلية بأدرار	37
المطلب الأول: صيغ التمويل في مصرف السلام أدرار	37
المطلب الثاني: آليات التمويل مصرف السلام للتنمية المحلية بأدرار	40
المطلب الثالث: نماذج عن مشاريع للتنمية المحلية الممولة من طرف مصرف السلام بأدرار	43
خلاصة الفصل الثاني	45

خاتمة	47
قائمة المصادر والمراجع	50
الملاحق	56
الملخص	57

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	حجم تمويلات الممنوحة من طرف مصرف السلام أدرار لتمويل مشاريع محلية بصيغة المرابحة خلال فترة 2021-2022	40
2	المشاريع المحلية الممولة من طرف مصرف السلام أدرار بصيغة البيع الآجل خلال فترة 2021-2022	42
3	نسبة وقيمة التمويل لكل من قطاعي الأشغال العمومية والتجارة بالصيغة المرابحة من طرف مصرف السلام بأدرار خلال فترة 2021-2022	43

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	هيكل التنظيمي لمصرف السلام وكالة أدرار	36
2	مراحل صيغة المرابحة في مصرف السلام	40
3	مراحل صيغة السلم في مصرف السلام	41
4	مراحل صيغة بيع الآجل في مصرف السلام	42
	دائرة نسبية تبين نسبة التمويل الممنوح من طرف مصرف السلام وكالة أدرار لقطاع الأشغال العمومية وقطاع التجارة بصيغة المرابحة	44

قائمة الملاحق

1	رسم البياني التنظيمي للوكالة المختلطة	56

مقدمة

لقد هيمنت المصارف التقليدية على القطاعين المالي والمصرفي في جميع الدول منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، وقد سايرت هذه المصارف نشاط الانسان المتغير وهو ما جعلها تطور تقنياتها وآلياتها بغية تحقيق المصالح الاقتصادية لهذه الدول وخصوصا على مستوى التنمية المحلية والدولية إلا أن الدول الإسلامية التي انتهجت النمط الغربي في التسيير الاقتصادي والاعتماد الكلي على هذه المصارف باعتبارها دول مستعمرة، لم تحقق الإقلاع الاقتصادي والنهضة المنشودة لأن نهج المصارف التقليدية في قواعدها وآلياتها يعتمد على الثقافة الغربية خصوصا اعتماد الفوائد الربوية كمبدأ أساسي والتي تخالف الثقافة الإسلامية مما جعل الشعوب الإسلامية تنفر منها ولا تتعامل معها الأمر الذي أدى إلى تشكيل موارد مالية ضخمة محجوزة عند أفراد هذه المجتمعات خارج التعامل الاقتصادي وبالتالي غير مستغلة في الدورة الاقتصادية والتنمية المجتمعية.

لم يعد هذا النمط الاقتصادي والتنموي دافع للمجتمعات الإسلامية في استغلال الموارد المالية المرصودة وإدخالها في الاقتصاد التشاركي والمساهمة في تفعيل واقع التنمية المحلية، وهو ما جعل التفكير من قبل علماء وباحثي وصانعي قرار السياسة الاقتصادية لدى دول هذه الشعوب في الرجوع إلى الشريعة الإسلامية واستحداث المصارف الإسلامية وتطوير آلياتها كالصيرفة الإسلامية قصد تقديم ورقة ائتمان وثقة لدى الناس في المعاملات الاقتصادية الإسلامية وجلب العائدات المالية إلى الاستثمار في التنمية المحلية.

إن الحاجة إلى تفعيل المصارف الإسلامية واستغلالي الموارد المالية المتاحة في التنمية المجتمعية تدعو إلى طرح الإشكالية التالية:

الإشكالية: ما مدى مساهمة مصرف السلام الإسلامي في تفعيل واقع التنمية المحلية بأدرار؟

الأسئلة الفرعية:

- ما لمقصود بالمصارف الإسلامية وما هي آليات عملها؟
- ماهي آليات المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات التنموية؟
- كيف يتم تمويل المشاريع الاستثمارية التنموية؟

الفرضيات

- الصفة الأساسية للمصارف الإسلامية هي أنها لا تتعامل بربا فهي تهدف بالدرجة الأولى إلى تلبية الاحتياجات وفق مبادئ الشريعة الإسلامية.
- للمصارف الإسلامية قدرة على جلب عائدات مالية معتبرة من خلال الخصائص المرنة التي تتمتع بها والأهداف التي تسعى إليها.
- تشكل المصارف الإسلامية أداة فعالة في تحقيق التنمية المحلية لما لها من خصوصية اقتصادية واجتماعية واعتمادها على الصيرفة الإسلامية كبديل لصيغ التمويل التقليدية.

أهمية البحث

تمكن أهمية البحث في إبراز دور المصارف الإسلامية في قدرتها على جلب الموارد المالية غير المستغلة فب النشاط الاقتصادي وتفعيلها في تمويل المشاريع الاقتصادية وفق صيغ مشروعة كما أنه يظهر تميز المصارف الإسلامية عن غيرها من المصارف الربوية في المعاملات والخدمات المالية عن طريق كسب ثقة المتعاملين الاقتصاديين.

أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعريف بالمصارف الإسلامية كنمط جديد في المعاملات الاقتصادية من خلال مبادئها وخصائصها وأهدافها التي ترتكز على مبادئ الشريعة الإسلامية.
- إبراز دور المصارف الإسلامية وفعليتها في تحقيق منظومة اقتصادية مالية منضبطة تجعلها رائدة في الاستثمار.
- تبيان أهمية المصارف الإسلامية ومساهمتها في تفعيل المشاريع الاقتصادية وتحقيق التنمية المحلية وتوسيع النشاط الاقتصادي للأفراد على مستوى البلديات.

دوافع اختيار الموضوع

من الأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع:

- عجز المصارف التقليدية في تحفيز الأشخاص والجماعات وجلب الأموال إلى الدورة الاقتصادية للوطن.
- كون المصارف الإسلامية من الموضوعات المستجدة التي لم تأخذ حقها من الدراسة والبحث.
- التعريف بأهمية المصارف الإسلامية لدفع الناس وتحفيزهم إلى استثمار أموالهم وتفعيل النشاط الاقتصادي لإحداث الإنعاش الاقتصادي المحلي.

حدود الدراسة

تمت هذه الدراسة في حدود مصرف السلام الجزائري–وكالة أدرار، ونظرا لحداثة المصرف فقد قمنا بدراسة المعلومات والبيانات المتحصل عليها في المجال الزمني الذي حدد بفترة (2018–2022).

المنهج المتبع

للإجابة على الإشكالية المطروحة وتحقيقا للأهداف المسطرة تم اعتماد كل من:

- المنهج الوصفي في الجانب النظري وذلك بتتبع مبادئ وخصائص وأهداف المصارف الإسلامية وآليات تمويلها للمشاريع الاستثمارية.
- المنهج التحليلي قد غلب عليه الجانب التطبيقي لما له من خصوصية في تحليل المعلومات والمعطيات والأدلة وبيان صيغ تمويل المشروعات الاقتصادية.

صعوبات البحث

من صعوبات التي واجهتني في البحث:

- قلة المادة العلمية في هذا المجال كون البحث من الموضوعات المستجدة التي لم تأخذ بعد نصيبها في تحقيق وتدقيق في الكتابات العلمية
- امتناع مصرف السلام أدرار عن إعطاء المعلومات اللازمة والكافية في الجانب التطبيقي التي يحتاجها طالب في إنجاز هذا العمل بحجة أن تعاملاته الخاصة بالمتعاملين تكشف عن البيانات المتعلقة بعقود المتعاملين الاقتصاديين وبالتالي لا يحق للمصرف تقديمها لأي شخص آخر.

تقسيمات البحث

من أجل الإحاطة بجوانب الموضوع، والإجابة عن الإشكالية المطروحة قسمنا الدراسة كما يلي:

اهتم الفصل الأول بالأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة فتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث. المبحث الأول تناول مفاهيم عامة حول المصارف الإسلامية، وكذلك مصادر الأموال وصيغ التمويل الإسلامي، إضافة إلى أهداف المصارف الإسلامية وخصائصها، والمبحث الثاني تطرقنا فيه إلى الإطار العام للتنمية المحلية ويشمل التعريف وأهداف التنمية المحلية ومبادئها وأبعادها، أما المبحث الثالث كان بعنوان الدراسات السابقة التي تتعلق بموضوع دراستنا.

في حين نعرض الفصل الثاني إلى الدراسة التطبيقية التي تم تقسيمها إلى مبحثين. المبحث الأول وتناولنا فيه تقديم شامل لمصرف السلام الجزائري–وكالة أدرار، أما المبحث الثاني كان بعنوان مساهمة مصرف السلام في تمويل مشاريع التنمية المحلية بأدرار والذي تناول صيغ وآليات التمويل مصرف السلام بأدرار لمشاريع تنمية المحلية، إضافة إلى نماذج عن مشاريع للتنمية المحلية الممولة من طرف مصرف السلام بأدرار.

وفي الأخير الخاتمة التي سيتم فيها استعراض ما توصلنا إليه من نتائج وتوصيات وآفاق الدراسة.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للمصارف الإسلامية والتنمية المحلية

تمهيد الفصل:

كان وجود المصارف الإسلامية حافزا لممارسة الاستثمار والذي يوفر للعملاء خدمات إسلامية ذات ميزة تنافسية. قال تعالى "ما فرطنا في الكتاب من شيء" (الأنعام: 38) من عظمة الإسلام أنه دين شامل يغطي اعتقاد الإنسان وعمله ومن أعمدة إعجازه العظيم هو فقه من المعاملات الشرعية الذي سخرها الله لعباده المخلصين ليوضح لهم ما جاء في السنة النبوية التي وضحت ما جاء به القرءان الكريم. إذ تختص المصارف الاسلامية في البحث عن الموارد للمصرف بغية تشكيل سياسة التوظيف به مع تحديد مدى ملائمة تلك الموارد وتنقسم هذه في المصارف الاسلامية إلى موردين هما الموارد الذاتية والموارد غير الذاتية.

كما أنها تسعى إلى تحقيق أقصى عائد ممكن بما يخدم أفراد المجتمع في إطار ضوابط ومحددات الشريعة الإسلامية وفي هذا الفصل سوف نتطرق إلى فعالية المصارف الإسلامية في تمويل مشاريع التنمية المحلية من خلال ثلاث مباحث:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المصارف الإسلامية

البحث الثاني: الإطار العام للتنمية المحلية

المبحث الثالث: الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المصارف الإسلامية

سوف نتناول في هذا المبحث عموميات حول المصارف الإسلامية والتنمية المحلية

المطلب الأول: المصارف الإسلامية التعريف والنشأة

تعددت وتباينت وجهات نظر الكتاب والباحثين في مجال الاقتصاد الاسلامي والصيرفة الاسلامية في تحديد مفهوم المصارف الاسلامية وهو تباين غالبا ما يعود اما الى الدور الذي يعتقد كل باحث انه مناط بهذه المصارف القيام به او الى تباين الخصائص والصفات الاساسية لهذه المصارف حيث حصر البعض تعريفه لها على صفه واحده وهي تحريم تعاطي الفائدة بحيث حجب عنهم هذا الاهتمام الخصائص الاخرى التي تتصف بها هذه المصارف، في حين جسد البعض الاخر في تعريفه مجمل الخصائص التي اتسمت بها هذه المصارف.

الفرع الأول: تعريف المصاريف الإسلامية

تعددت التعاريف الخاصة بالمصارف الإسلامية غير أنها تتفق في مضمونها على صيغتها الشرعية الإسلامية ومن أهمها ما يلي:

تعريف الأول: هي مؤسسة مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطاتها الاستثمارية وإدارتها لجميع أعمالها بالشريعة الإسلامية ومقاصدها وكذلك بأهداف المجتمع الإسلامي داخليا وخارجيا.[1]

تعريف الثاني: هو مؤسسة مالية ربحية، تقدم الخدمات المصرفية والتمويلية والاستثمارية لعملائها، ملتزمة أحكام الشريعة الإسلامية في ذلك، في ضوء قرارات هيئتها الشرعية.[2]

تعريف الثالث: المصارف الإسلامية عبارة عن مؤسسات مالية اسلامية، تقوم بمزاولة نشاط المصرفي والاستثماري في ظل تعاليم الاسلام. فهي تقوم بجمع الاموال وتوظيفها وتقديم الخدمات المصرفية في حدود نطاق الضوابط الشرعية الإسلامية.[3]

تعريف الرابع: هي مؤسسات مالية مصرفية تتقبل الأموال على أساس عقود النيابة والوكالة والمضاربة والشركة ويوظفها نيابة كذلك مع التزامها في جميع معاملاتها ونشاطاتها الاستثمارية وإدارتها بجميع أعمالها بالشريعة الإسلامية ومقاصدها، كذلك بأهداف المجتمع الإسلامي داخليا وخارجيا.[4]

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول إن المصارف الإسلامية عبارة عن مؤسسات مالية مصرفية، تزاول أعمالها وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

---

[1] فادي محمد الرفاعي، المصارف الإسلامية، طبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان،2004،ص21،20.

[2] حامد حسن ميرة، عقود التمويل المستجدة في المصارف الإسلامية، طبعة الأولى، دار الميمان لنشر وتوزيع، المملكة العربية السعودية الرياض ،2011، ص39.

[3] محمد عبد المنعم أبو زيد، الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية بين نظرية وتطبيق، طبعة الأولى، المعهد العالي للفكر الإسلامي، القاهرة،1996، ص17.

[4] محمد محمود المكاوي، الاستثمار في البنوك الإسلامية، دار الفكر والقانون، القاهرة، 2011، ص30.

الفرع الثاني: نشأة المصارف الإسلامية

شهد العالم خلال هذا القرن صحوة إسلامية شاملة الى الحد الذي أصبحت فيه حتمية الحل الإسلامي لكل المعضلات الإنسانية المستعصية، قضية من القضايا التي يوشك أن يتفق عليها جميع العلماء والمفكرين، المسلمين وغير المسلمين وقد أمكن بفضل الله وتوفيقه ثم جهاد علماء ودعاة مخلصين التأكيد العلمي والعملي لعظمة التطبيق الإسلامي، وصلاحيته، وقدرته على تقديم الحل السليم للمشاكل المستعصية، ومن أهمها الحل الإسلامي للمشاكل الاقتصادية، وفي مقدمتها تحرير اقتصاد الشعوب الإسلامية من الاستعمار الربوي.[1]

بدأت فكرة إنشاء مصارف لا ربوية في ذهن الدكتور أحمد عبد العزيز النجار، وقد عمل في ألمانيا خبيرا لبنوك ادخار محلية ألمانية. وفي عام 1960م تقدم الدكتور النجار بتقريرين إلى وزارة الاقتصاد المصرية، أظهر فيهما أهمية بنوك الادخار، والاثار الملموسة لها في دعم الاقتصاد الألماني، وبين أيضا الفوائد التي ستجنيها مصر من تطبيق هذا نوع من المؤسسات فيها، وقد تم توقيع اتفاقية بين مصر وألمانيا الاتحادية (كما كانت تسمى حينها) حول تطبيق الفكرة في مصر.

وقد كان الفرع الأول لمصارف الادخار لا يحمل اسما إسلاميا حينما ظهر في مدينة ميت غمر، التي تقع في محافظة الدقهلية، في مصر، عام 1963م، وقد افتتح هذا المصرف على أساس أنه «أول بنك ادخار محلي للعمل بأسس متفقة تماما مع الأسس الإسلامية، وكانت الفكرة من إنشاء بنوك الادخار المحلية في مصر هي إقامة وحدات مصرفية محلية في كل قرية، أو حي، لتجميع مدخرات الأهالي، وتوظيفها مباشرة في احتياجاتهم في منطقتهم».

وقد كان في نية القائمين على مشروع مصرف ميت غمر «شراء مدرسة أجنبية على وشك الإفلاس، وإدارتها لصالح أهالي ميت غمر، ففوجئنا بضمها للبنك الأهلي المصري، لتختفي بعد ذلك المصارف الإسلامية من مصر حتى عام 1979م، عندما بدأ مصرف فيصل الإسلامي المصري نشاطه»[2]

وقد واكب هذه التجربة تجربة أخرى كانت أقل حظا من الأولى سواء في النجاح او الشهرة، تلك هي تجربة التي قام بها شيخ احمد ارشاد في باكستان (1963) حيث عمد بدعم من المغفور له جلالة الملك فيصل، والمغفور له سماحه أمين الحسيني، الى أحد البنوك التجارية محاولا تغييره الى النظام اللاربوي وذلك بإلغاء سعر الفائدة من المعاملات البنك دون ادخال أي تغيير على ميكانزم العمل. ولم يقدر لهذه التجربة الاسمرار لأكثر من بضعة شهور.[3] وفي سبعينات أصبحت المصرفية الإسلامية حقيقة واقعة، وأخذت عملية إنشاء المصارف الإسلامية تتزايد عام بعد عام. فتم إنشاء بنك ناصر الاجتماعي في مصر (1971م) ليعمل، كما نص نظامه الأساسي، في النشاط البنكي وفقا لأحكام الشريعة الاسلامية.[4]

المطلب الثاني: أهداف وخصائص المصارف الإسلامية

---

[1] جمال لعمارة، المصارف الإسلامية، دار نبأ، بسكرة، 1996، ص40.

[2] عايد فضل الشعراوي، المصارف الإسلامية دراسة علمية فقهية للممارسات العملية، الطبعة الثانية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 2007، ص75،76.

[3] محمود الانصاري، إسماعيل حسن، سمير مصطفى متولى، البنوك الإسلامية، مطابع الاهرام التجارية، القاهرة مصر، 1988، ص18.

[4] شهاب أحمد سعيد العزعزي، إدارة البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس لنشر وتوزيع، عمان الأردن، 2012، ص13.

الفرع الأول: أهداف المصارف الإسلامية

تسعى المصارف الإسلامية وكغيرها من المؤسسات المالية الأخرى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تضمن لها بقاءها واستمرارية نشاطها في ظل سوق مفتوحة ومعولمة تتميز بحدة المنافسة. إن هذه العوامل جعلت أهداف المصارف الإسلامية تتنوع وتتعدد، وسيتم عرضها من خلال النقاط التالية:

أولا: أهداف الشرعية:

تنبع الأهداف العقائدية من أساس أن المال مال الله وأن لتصرف فيه لا بد من الالتزام بتطبيق توجيهات الله تعالى في جميع المجالات، بما فيها المجال الاقتصادي والمعاملات، وتحرير المجتمعات من المحظورات الشرعية، وتقديم العون للجميع دون تمييز بل يجب أن تدعم صغار المستثمرين والصناع لنهوض بالمجتمع.[1] وتتمثل الأهداف العقائدية للمصارف الإسلامية فيما يلي:

1- غرس وتنمية قيم وقواعد الشريعة الإسلامية، في كافة المعاملات المصرفية، وتثبيتها لدى العاملين والمتعاملين في أو مع البنوك الإسلامية ومنها ما يلي:

- عدم التعامل بالربا أخذا أو عطاء وبجميع صوره وأشكاله.
- العمل طبقا لأولويات ومقاصد الشريعة الإسلامية.
- تحري الحلال ونبذ الحرام في ممارسات وأنشطة البنك الإسلامي.
- الالتزام بقاعدة لا ضرر ولا ضرار.
- درء المفاسد مقدم على جلب المصالح.

2- تقديم البديل الإسلامي لجميع المعاملات المالية والمصرفية المعاصرة لرفع الحرج على المسلمين، والذي تضطلع به في المصارف الإسلامية هيئات الرقابة الشرعية التي "تتكون من مجموعة من أهل العلم الشرعي وأهل الخبرة والعلم بشؤون الاقتصاد والمالية، بما يشكل مجلس للاجتهاد الجماعي المتخصص[2]، حيث تقوم بتطوير الأدوات المصرفية الإسلامية وتجديد أساليب وأدوات تتوافق مع المعاملات البنكية الحديثة وتلبي متطلبات المتعاملين مع البنوك الإسلامية.

3- نشر الوعي المصرفي الإسلامية وتطوير ثقة الأفراد بالنظام الاقتصاد الإسلامي باعتباره النظام الأمثل للتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي للدول والشعوب، والمساهمة في نشر الثقافة والمعرفة الإسلامية باستخدام الوسائل الإعلامية المتاحة.[3]

---

[1] عيسى مرازقة، مداخلة بعنوان: البنوك الإسلامية وعلاقتها بالسوق الإسلامي، دراسة حالة مصرف أبو ظبي، فيفيري2011، ص3.

[2] صحراوي مقلاتي، الاجتهاد المصرفي رؤية تكاملية، مجلة الإحياء، كلية العلوم الاجتماعية والعلو الإسلامية، جامعة باتنة، العدد التاسع،2005، ص413.

[3] ميلود بن مسعود، معايير التمويل في البنوك الإسلامية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي، تخصص الشريعة، جامعة الحاج لخضر- باتنة، السنة الجامعية 2007-2008، ص20-21.

ثانيا: أهدف المالية:

انطلاقا من أن المصرف الإسلامي في المقام الأول مؤسسة مصرفية إسلامية تقوم بأداء دور الوساطة المالية بمبدأ المشاركة، فإن لها العديد من الأهداف المالية التي تعكس مدى نجاحها في أداء هذا الدور في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية، وهذه الأهداف هي:

أ- **جذب الودائع وتنميتها:** يعد هذا الهدف من أهم أهداف المصارف الإسلامية حيث يمثل الشق الأول في عملية الوساطة المالية. وترجع أهمية هذا الهدف إلى أنه يعد تطبيقا للقاعدة الشرعية والأمر الإلهي بعدم تعطيل الأموال واستثمارها بما يعود بالأرباح على المجتمع الإسلامي وافراده، وتعد الودائع المصدر الرئيسي لمصادر الأموال في المصرف الإسلامي سواء كانت في صورة ودائع استثمار بنوعيها، المطلقة والمقيدة، أو ودائع تحت الطلب، الحسابات الجارية أو ودائع ادخار وهي مزيج من الحسابات الجارية وودائع الاستثمار.

ب-استثمار الأموال: يمثل استثمار الأموال الشق الثاني من عملية الوساطة المالية، وهو الهدف الأساسي للمصارف الإسلامية حيث تعد الاستثمارات ركيزة العمل في المصارف الإسلامية، والمصرف الرئيسي لتحقيق الأرباح سواء للمودعين أو المساهمين، وتوجد العديد من صيغ الاستثمار الشرعية التي يمكن استخدامها في المصارف الإسلامية لاستثمار أموال المساهمين والمودعين، على أن يأخذ المصرف في اعتباره عند استثماره للأموال المتاحة، تحقيق التنمية الاجتماعية.[1]

ج- تحقيق الأرباح:

وهو أهم الأهداف قاطبة وبدونه لا تستطيع البنوك الإسلامية الاستمرار أو البقاء، بل ولن تحقق أهدافها الأخرى، والربحية لا تهم فقط حملة السهم باعتبار أن الربح يعد حافزا أساسيا لديهم للاحتفاظ بأسهمهم أو التخلص منها، بل تهم الربحية المودعين، لأنها تحقق لهم الضمان لودائعهم وتقديم خدمات مصرفية مناسبة لهم، بالإضافة إلى أن ربحية البنك تهم المجتمع ككل، لأن في ذلك أكبر تأمين لوجود البنك واستمرار خدماته وتدعيمه للمجتمع الذي يوجد فيه.[2]

ثالثا: أهداف استثمارية:

- تحقيق مستوى توظيف مرتفع لعوامل الانتاج المتوافرة في المجتمع.
- تحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسات التي يشرف عليها المصرف.
- ترويج المشروعات سواء للمصرف أو لحساب الغير.
- تحقيق مستوى مناسب من الاستقرار السعري في أسعار السلع والخدمات المطروحة للتداول في الأسواق وما يتناسب مع مستوى الدخول.

[1] حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية (مدخل حديث)، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010، ص121-122.

[2] محمود عبد الكريم إرشيد، القوى البشرية في المصارف الإسلامية، ط1، دار النفائس لنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010، ص18.

- تحقيق العدالة في توزيع الناتج التشغيلي للاستثمار بما يساهم في عدالة توزيع الدخول بين أصحاب عوامل الانتاج المشاركة في العملية الإنتاجية.[1]

رابعا: أهداف خاصة بالمتعاملين:

للمتعاملين مع المصرف الإسلامي أهداف متعددة يجب أن يحرص المصرف الإسلامي على تحقيقها وهي على النحو التالي:[2]

أ- تقديم الخدمات المصرفية.

ب-توفير التمويل للمستثمرين.

ج- توفير الأمان للمودعين.

خامسا: أهداف اجتماعية

تعمل البنوك الإسلامية عند توظيفها لمواردها إلى الموازنة بين تحقيق الربح الاقتصادي وبين تحقيق الربحية الاجتماعية[3] وذلك من خلال مجموعة من الأهداف تتمثل فيما يلي:[4]

- ✓ تحقيق التنمية الاجتماعية عن طريق التكامل الاجتماعي، وذلك بجمع الزكاة وإنفاقها في مصارفها الشرعية .
- ✓ توجيه الاستثمار على إنتاج السلع والخدمات التي تشبع الحاجات السوية للإنسان وليست تلك التي تنطوي على ضرر الإنسان، أي لا تخرج عن دائرة الحلال.
- ✓ تشجيع الجوانب الإيجابية في الأفراد ونبذ تلك الجوانب السلبية، وذلك عن طريق تحريك اهتمام المقرض بنتائج المشروعات التي تساهم فيها، وما حققته أمواله من ربح.
- ✓ تشكيل صندوق خاص لتجميع أموال الزكاة وتوزيعها على المستحقين، في حالة عدم وجود مؤسسة إسلامية متخصصة، بما يساعد على محاربة الفقر وإعادة توزيع الدخول، وتقليص الفوارق الطبقية في المجتمع.
- ✓ الإسهام في تأمين السكن لغير القادرين عليه، من خلال إنشاء مشاريع سكنية تعتمد على مبدأ الإجارة المنتهية بالتمليك.

---

[1] سكاك مراد، قريشي كنزة، المسؤولية الاجتماعية في الاقتصاد الإسلامي وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية، مجلة المعيار، مجلد 23، عدد 46، جامعة فرحات عباس سطيف،2019، ص694-695.

[2] حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، مرجع سابق، ص122-123.

[3] محسن أحمد الخضيري، البنوك الإسلامية، ط1، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة مصر، 1999، ص36.

[4] علا أسامة الشعراني، أهمية تطبيق نظام التكلفة حسب الأنشطة على نشاط المرابحة في المصارف الإسلامية، دراسة تطبيقية قدمت استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، غير منشورة، جامعة دمشق، سوريا، 2010، ص3.

الفرع الثاني: خصائص المصارف الإسلامية:

تتميز المصارف الإسلامية عن غيرها من المصارف التقليدية بمجموعة من الخصائص منها:

الخاصية الأولى: استبعاد التعامل بالفائدة

أن أول ما يمتاز به المصرف الإسلامي عن المصارف الأخرى وأهم معالمه هو :(إسقاط الفائدة الربوية من كل عملياته أخذا أو إعطاء).

وتعد هذه الخاصية، المعلم الرئيسي والأول للمصرف الإسلامي، وبدونها يصبح هذا المصرف كأي مصرف ربوي آخر. ذلك لأن الإسلام قد حرم الربا بكل أشكاله وشدد العقوبة عليه، بل أن الله سبحانه وتعالى لم يعلن الحرب على أحد، في القرآن الكريم، إلا على آكل الربا حيث قال: ﴿**يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين، فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم، لا تظلمون ولا تظلمون**﴾ [سورة البقرة:872،972].

والمصرف الإسلامي بهذا ينسجم تماما مع غيره من المؤسسات الإسلامية الأخرى، والتي تشكل في مجموعها نظاما إسلاميا متكاملا، لا يتناقض معها. ذلك لأن جميع هذه المؤسسات الإسلامية – بما فيها المصرف الإسلامي – تعمل جادة نمن أجل تنقية المجتمع الإسلامي من كل ما لا يتلائم مع مبادئ هذا الدين وتعاليمه السامية. ومساوئ الربا ومضاره معروفة لدى الجميع، بل إنه يكون هناك شبه إجماع على أن الربا يمثل قمة الظلم والاستغلال، بما يتيحه لأحد الأطراف (المقرض) من استرداد رأس ماله زائدا الفائدة الربوية، مع قطع النظر عن الحالة التي يكون فيها المدين من خسران، أو مرض، أو أزمة مالية يعاني منها. والإسلام في جوهره يعني بحماية الفرد، كما يعني بحماية المجتمع ويحرص على الوحدة والتآخي بين جميع أفراده، فهو يقيم تشريعه الشامل – الاجتماعي والاقتصادي – بطريقة تقتلع الأسباب التي تؤدي إلى خلق طبقة استغلالية ظالمة على حساب طبقة أخرى.[1]

الخاصية الثانية: الاستثمار في المشاريع الحلال:

يعتمد المصرف الإسلامي في توظيف أمواله على الاستثمار المباشر أو استثمار المشاركة وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية وبذلك يخضع نشاطه لضوابط النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الإسلامي [2]التي تكون أعماله محكومة بما أحله الله، وهذا يدفعها إلى استثمار وتمويل التي تحقق الخير للبلاد والعباد، والتقيد في ذلك بقاعدة الحلال والحرام التي يحددها الإسلام. مما يترتب عليه ما يأتي:

- ✓ توجيه الاستثمار وتركيزه في دائرة إنتاج السلع والخدمات التي تشبع الحاجات السوية للإنسان المسلم.
- ✓ تحرى أن يقع المنتج – سلعة كان أم خدمة – في دائرة الحلال.
- ✓ تحرى أن تكون كل أسباب الإنتاج (أجور– نظام عمل) منسجمة مع دائرة الحلال.

[1] المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، عبد الرزاق رحيم جدي الهيتي، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن عمان، 1998، ص191–192.

[2] قادري محمد الطاهر، جعيد البشير، عموميات حول المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، مداخلة مقترحة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، جامعة زيان عاشور، الجلفة، ص10.

✓ تحكيم مبدأ احتياجات المجتمع ومصلحة الجماعة قبل النظر إلى العائد الذي يعود على الفرد.[1]

الخاصية الثالثة: ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية:

المصرف الإسلامي يعمل على تحقيق الربح الاقتصادي والخدمات الاجتماعية فهو يجمع المال من المودعين، ويستثمره في نشاطات تخدم المجتمع بالدرجة الأولى وبالتالي ربط بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية فيهتم بالعائد الفردي كما تظهر جليا في إخراجه للزكاة وتوزيعها على مستحقيها الشرعيين لرعاية أبناء المسلمين والعجزة والمعوقين وإقامة المرافق الإسلامية العامة.

يتبين مما سبق أن البعد الاجتماعي للمصارف الإسلامية ارتبط ارتباطا شديدا بالبعد الاقتصادي لهذه المصارف، حيث أن نجاح المصرف الإسلامي في زيادة حجم الثروة والدخل لأفراد الأمة أمر كفيل بزيادة موارده، وكذا موارد الزكاة ن كما أن نجاح المصرف في نشر وتعميق الوعي الديني ساعد على ترشيد سلوكيات أفراد المجتمع والحد من الأسواق وزيادة الوعي التجاري والاستثماري.[2]

الخاصية الرابعة: تجميع الأموال المعطلة ودفعها إلى مجال الاستثمار

من المسلم به أن الكثير أموال المسلمين في العالم الإسلامي تعد أموالا معطلة لا تستفيد منها المجتمعات الإسلامية، والسبب في ذلك يعود إلى أن الكثير من أبناء الأمة الإسلامية وبفضل الله تعالى يتحرج من استثمار أموله وتنميتها في المصارف الربوية القائمة، وذلك يعود إلى تمسك هذا النفر الخير من أبناء هذه الأمة بعقيدته والتزامه بمبادئ دينه وتعاليمه السامية.

إلا أن قيا المصارف الإسلامية، وتمكنها – بفضل الله تعالى – إثبات جدارتها ونجاحها في استثمار الأموال المودعة وتنميتها، قد دفع الكثير من أصحاب رؤوس الأموال إلى استثمار أموالهم المجمدة وتنميتها، من خلال المشاريع التنموية التي تقوم بها هذه المصارف وقد تمكنت هذه المصارف والمؤسسات الإسلامية من تولي مكان الريادة في هذا المجال. حيث استطاعت هذه المصارف والمؤسسات – كما سبق القول – تجميع الفائض من الأموال المجمدة ودفعها إلى مجال الاستثمار في مشروعاتها التنموية المختلفة، تجارية كانت، أم صناعية، أم زراعية.

وهي بذلك قد حققت نجاحا باهرا في تحريك تلك الأموال وجعلها أداة فعالة في خدمة الاقتصاد الوطني والمشاريع التنموية التي تقدم الخدمة لأبناء المجتمع.

[1] المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، عبد الرزاق رحيم جدب الهيتي، مرجع سابق ذكره، ص193.

[2] بلعزوز بنعلي، عبو هدة، الأخطار المالية في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية دراسة مقارنة، الملتقى الدولي الثاني 5-6 ماي 2009، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعي شلف، ص9.

المطلب الثالث: مصادر الأموال وصيغ التمويل في المصارف الإسلامية

الفرع الأول: مصادر الأموال في المصارف الإسلامية

تقوم المصارف الإسلامية على أساس المشاركة في الأرباح والخسائر لمصادر واستخدامات الأموال، ومصادر الأموال في الصيرفة الإسلامية تقسم على مصادر داخلية وأخرى خارجية.

أولا: المصادر الداخلية:

ونقصد بالتمويل الداخلي مجموعة الموارد التي يمكن للمؤسسة أو المصرف الحصول عليها بطريقة ذاتية دون اللجوء إلى الخارج، وتتألف هذه المصادر من:

1- **رأس المال:** يعتبر المصرف ابتداء شركة، وفي الغالب شركة مساهمة عامة. ولكن شركة رأس مال محدد هو قيمة الأموال التي يشارك فيها المساهمون في المصرف. وقد يكون هؤلاء المساهمين أشخاص طبيعيين أو اعتباريين. ويمثل رأس مال المدفوع مجموع الأسهم المكتتب بها مضروبا في قيمة السهم الإسمية. والسهم الواحد هو أداة مالية تمثل حصة في حق مالي، وهي سند للملكية ولا تمثل مالا محددا في الشركة. فالسهم يمثل حصة في ملكية الأصول الصافية للمصرف وليس مالا محددا في حد ذاته بالبنك.[1]

2- **الاحتياطات:** هي عبارة عن مجموع المبالغ التي يتم اقتطاعها من الأرباح المحققة للمصرف وباعتبار الاحتياطات حق من حقوق المساهمين فإنها تقتطع من الأرباح التي ستوزع عليهم، أي بعد تحديد حصة كل من المودعين والمساهمين في الأرباح القابلة للتوزيع،[2] وتأخذ الاحتياطات عدة أشكال أهمها:[3]

أ- **الاحتياطي القانوني:** هو عبارة عن نسبة معنية من الأرباح ينص عليها القانون ويفرضها لتبقى داخل المؤسسة من أجل تغطية الخسائر، فتبعا للأوضاع الاقتصادية ولقانون الدولة التي يوجد بها المصرف فان جزءا معينا من الأرباح يحول إلى حسابات الاحتياطي القانوني.

ب- **الاحتياطي العام:** يتم تعيينه من خلال النظام الأساسي لكل مصرف إسلامي، قصد تعزيز رأس المال، حيث يحدد هذا النظام النسبة الواجب اقتطاعها من صافي الأرباح السنوية لترحل إلى الاحتياطي العام.

ج - **الاحتياطات الأخرى:** للتقليل من الأخطار والخسائر واحتمال وقوعها وزيادة للمرونة التي يتمتع بها المصرف الإسلامي، يمكن تكوين حساب احتياطات آخر.

---

[1] محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية: أحكامها- مبادئها- تطبيقاتها المصرفية، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن، 2008، ص174.

[2] هدة عبو، أهمية وواقع الصناعة المصرفية الإسلامية في ماليزيا، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 10، العدد 1، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، 2021، ص297.

[3] أبو بكر سالم، حبيبة عامر، الصناعات الإسلامية للمصارف الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية-مصرف البركة الجزائري نموذجا، مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، العدد السادس، الأغواط، أكتوبر 2017، ص83.

3- **الأرباح غير الموزعة:** هي المبالغ التي تبقى بعد اقتطاع الاحتياطات والمخصصات من إجمال الأرباح، إلا أنها تكون قابلة لتوزيع، ويوزعها المصرف متى شاء سواء كانت توزيعات على المساهمين أو دعم الاحتياطي أو تغطية الخسارة.[1]

ثانيا: المصادر الخارجية

تتمثل الموار الخارجية للأموال في المصارف الإسلامية في الودائع والمدخرات، إذ أنها المصدر الأساسي الذي تستمد منه المصارف الإسلامية قدرتها على اجراء عمليات التمويل والاستثمار، وهذه

المصادر بدورها تنقسم على الأقسام التالية:

1- **الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية):** تعرف الوديعة تحت الطلب بانها: النقود التي يعهد بها الأفراد أو الهيئات إلى المصرف على أن يتعهد الأخير بردها أو مبلغ مساو لها إليهم عن الطلب.

والحسابات الجارية بهذه السمة لا يمكن الاعتماد عليها في توظيفات طويلة الأجل، وأما استخدامها في الأجل القصير فيتم في حرص شديد وحذر بالغ، ويتم ذلك بعد أن تقوم إدارة المصارف بتقدير معدلات السحب اليومية، ودراسة العوامل المؤثرة فيها بدقة، مع الأخذ في الحسبان نسبة السيولة لدى المصارف المركزية ومؤسسات نقد.[2]

2- **ودائع الادخارية (حسابات التوفير):** تعد حسابات التوفير من المصادر الخارجية المهمة، سواء للبنوك الإسلامية أو التجارية حيث تقوم البنوك التجارية بمنح فوائد بنسب قليلة على هذه الحسابات، بينما تقوم المصارف الإسلامية باستثمار هذه الأموال وفق أحكام الشريعة الإسلامية ، وهي عبارة عن عقد مضاربة بين المودع والبنك ، والقصد هو تشجيع صغار المودعين على الادخار، وهي تتميز بصغر مبالغها وزيادة عدد عملائها حيث أن معظم المصارف الإسلامية والتجارية تتنافس فيما بينها على هذه الودائع عن طريق طرح برامج توفير متعددة الأسماء ، لاستقطاب أكبر قدر ممكن من صغار المودعين الذين يشكلون دعامة أساسية لهذه المصارف، ويقللون نسبة المخاطر لديها.[3]

3- **الودائع الاستثمارية:** تضم حسابات الاستثمار أموال المستثمرين الذين يودعونها في المصرف ليضارب بها وفق عقد المضاربة وحتى من أجل معين، ولا يضمن البنك لا أصل الوديعة ولا أي عائد منها، فهي تفويض من صاحبها للمصرف باستثمارها، فهي بذلك الوعاء الذي تتدفق من خلاله الأموال من أرباب الأموال بغرض

[1] خبابة عبد الله، توفيق غفصي، تمويل التنمية بين النظام الوضعي والنظام الإسلامي دراسة مقارنة، ملتقى دولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة، 03و04 ديسمبر 2012، ص151.

[2] محمد حسين الوادي، حسين محمد سمحان، سهيل أحمد سمحان، النقود والمصارف، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن، 2010، ص196.

[3] موسى محمد شحاده، مدى نجاعة البنوك الإسلامية وتغلغلها في الاقتصاد الفلسطيني، الجامعة الحرة في هولندا، القدس فلسطين 2011، ص 84-85.

قيام المصرف الإسلامي وهو المضارب هنا باستثمارها وتتعدد أنواع حسابات الاستثمار منها حسابات الاستثمار المطلقة وحسابات الاستثمار المقيدة.[1]

4- **صكوك الإسلامية:** تعد صكوك الاستثمار أحد مصادر الأموال الخارجية بالبنوك الإسلامية، وهي البديل الشرعي لشهادات الاستثمار والسندات.

5- **صناديق الاستثمار:** تعتبر صناديق الاستثمار مصدر جيد من مصادر أموال المصرف الإسلامي وتمثل أوعية استثمارية تلبي حاجات ومتطلبات المودعين من استثمار أموالهم وفق المجالات التي تناسبهم لتحقيق عوائد مجزية. حيث يقوم المصرف باختيار أحد مجالات الاستثمار المحلية أو الدولية وينشأ لهذا الغرض صندوق يطرح للاكتتاب العام للمستثمرين، ويقوم المصرف بأخذ نسبة معروفة من الربح مقابل إدارته لهذا الصندوق، كما بإمكان المصرف أن يقوم بتوكيل أحد الجهات المختصة بهذا النشاط بإدارة هذا الصندوق مقابل نسبة معينة من الأرباح.

6- **ودائع المؤسسات المالية الإسلامية:** قد تقوم بعض المصارف الاسلامية بتحويل جزء من الفوائض النقدية لديها إلى المصارف، إما في صورة ودائع استثمار أتخذ عنها عوائد أو في صورة ودائع جارية لا تستحق عنها عوائد وذلك لتسوية بعض المعاملات بينها.[2]

الفرع الثاني: صيغ التمويل في المصارف الإسلامية

يعتمد نظام تمويل المصارف الإسلامية على نظام مستقر ومرن، يهدف إلى ترسيخ مبدأ التعاون والحرية، حيث تحكمه قيم وقواعد تعود بالمنفعة على طرفي التبادل وبالتالي لا يربح طرف على حساب الآخر. يمثل التمويل الإسلامي مجموع التقنيات التمويلية البديلة للنظام المعمول به في البنوك التقليدية المبني أساسا على سعر الفائدة، تتمثل هذه الصيغ في:

1- صيغة المضاربة:

تعريفها: من صيغ التمويل التي تمارسها المصارف الإسلامية هي المضاربة، وتوصف المضاربة بانها عملية استثمارية تقوم على اتفاق بين طرفين هما رب المال والمضارب أو العامل (أي الطرف المختص باستثمار المال). يقوم فيه رب المال بالمساهمة برأسمال في مؤسسة أو نشاط يديره رب العمل بصفته مضاربة (أو مقدم العمل). ويتم توزيع الأرباح التي يتم تحقيقها وقت شروط عقد المضاربة، ويتحمل رب المال الخسارة وحده ما لم تكن تلك الخسائر بسبب سوء سلوك المضارب، أو اهماله أو اخلاله بالشروط المتعاقد عليها.[3]

---

[1] حمزة فيشوش، مصادر واستخدامات الأموال في المصارف الإسلامية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 05، العدد 01، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2020، ص115.

[2] برودي نعيمة، يوسفي كريمة، أثر هيكل رأس المال على ربحية البنوك الإسلامية في دول الخليج: دراسة قياسية باستعمال نماذج البانل خلال فترة 2013-2019، المجلد 07، العدد 02، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان الجزائر، 2021، ص 182-183.

[3] إبراهيم كرسانة، البنوك الإسلامية: الإطار المفاهيمي والتحديات، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي الإمارات، 2013، ص9-10.

شروط التمويل بالمضاربة:

- ✓ أن يكون رأس المال معلوم المقدار والجنس والصفة عند التعاقد.
- ✓ تسليم رأس المال إلى المضارب.
- ✓ أن يكون الربح مشتركا بين صاحب المال والمضارب.
- ✓ أن يقدم صاحب المال ما اتفق عليه من رأس مال المضاربة لتمكينه من العمل.[1]

2- صيغة المشاركة

تعريفها:

وهي شراكة بين المصرف والعميل يتم بموجبها تقاسم الارباح على أسس متفق عليها سلفا، لكن الخسائر تقسم بناء على نسب المشاركة في الملكية. ويمكن لهذه الشراكة ان يديرها المصرف او العميل او كلاهما او طرف ثالث. ويتقاسم كل من المصرف والعميل بنسبة متساوية او متباينة من اجل إنشاء مشروع جديد أو تبني مشروع قائم بحيث يصبح كل واحد منهما مالكا لرأس المال ومستحقا النصيب من الأرباح، وتقسم الخسارة ايضا على قدر حصة كل منهما في رأس المال.[2]

شروط عقد المشاركة: بالإضافة إلى أهلية المتعاقدين يجب:

- ✓ أن يكون رأس المال المشارك من النقود أو القروض عند أغلب الفقهاء والمعاصرين ويجب أن يكون معلوما وموجودا بالاتفاق.
- ✓ أن يكون توزيع الربح حسب حصص رأس المال ويرى الفقهاء المعاصرين حسب الاتفاق لأن العمل له حصة في الربح.
- ✓ يرى أحد الفقهاء المعاصرين جواز اشتراك أحد الشركاء بشيء محتوى على صيغة مالية كبراءة الاختراع أو علامة تجارية أو اسم تجاري.
- ✓ أن يكون نصيب كل شريك من الربح جزءا شائعا لا مبلغا مفقودا.
- ✓ أن تكون الخسارة حسب حصص رأس المال، حسب اتفاق كل الفقهاء.[3]

3- صيغة المرابحة

تعريفها:

أ- **لغة:** من الربح وهو النماء والزيادة يقال: رابحته على السلعة مرابحة، أي أعطيته ربحا.

---

[1] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، ط1، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة السعودية، 2004، ص160-161-162.

[2] مدحت كاظم القريشي، ميسون عبد الغاني عبد الكريم، المصارف الإسلامية في مواجهة تحديات الأزمة العالمية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 32، كلية المنصورة الجامعة، 2012، ص48.

[3] خبابة عبد الله، براهيمي السعيد، اليات التمويل الإسلامي بديل لطرق التمويل التقليدية، الملتقى الدولي حول: أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، 05-06 ماي 2009، ص13.

ب-اصطلاحا: فهو بيع- ما ملكه بما قام عليه وبفضل، فهو بيع للعرض – أي سلعة- بالثمن الذي اشترى به مع زيادة شيء معلوم من الربح.[1]

شروط بيع المرابحة:

- ✓ أن يكون الثمن الأول معلوماً للمشتري الثاني في مجلس العقد حتى يقبل البيع أو يتركه، فإذا افترقا وهو لا يعلم العقد بطل العقد؛ لتقرر الفساد بجهالة الثمن.
- ✓ أن يكون الربح معلوماً لأنه بعض الثمن، والعلم بالثمن شرط صحة البيوع.
- ✓ أن يكون رأس المال من ذوات الأمثال، لأن المرابحة بيع بمثل الثمن الأول وزيادة، فيقتضي ذلك أن يكون الثمن الأول مما له مثل.
- ✓ أن يكون العقد الأول صحيحاً، فإذا كان فاسداً لم يجز بيع المرابحة، لأن البيع الفاسد يفيد الملك إن أفاد بقيمة المبيع أو بمثله.[2]

4- صيغة السلم

تعريفها:

أ- **لغة:** السلم معناه الإعطاء والترك والتسليف.

ب-اصطلاحا: فهو بيع موصوف في الذمة ببدل يعطى عاجلا، وهو بيع مال بمال يقبض فيه الثمن عاجلا وتسلم فيه البضاعة آجلا، فهو ثمن عاجل بثمن آجل.[3]

شروط بيع السلم:

لكي ينعقد بيع السلم صحيحا يجب أن تتوفر فيه الشروط التالية:

- ✓ أن تكون السلعة من الأموال التي يمكن تعيينها بالوصف كالقمح أو التمر.
- ✓ أن تكون السلعة من النوع الذي يكون موجودا في العادة في الوقت الذي يتم تحديده للتسليم.
- ✓ أن يتم وصف المبيع بدقة في العقد، من حيث النوع والصفة والمقدار ووقت ومكان التسليم.
- ✓ دفع الثمن في مجلس العقد.
- ✓ ألا يشترك المبيع مع الثمن في علة ربوية، فلا يجوز استلام التمر بالتمر مثلا.
- ✓ ويجوز السلم في كل شيء إذا توافرت جميع شروطه[4].

---

[1] محمود عبد الكريم أحمد إرشيد، الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس لنشر والتوزيع، الأردن عمان، 2001، ص74.

[2] جاسم بن سالم الشامسي، ضوابط المصارف الإسلامية والمعاملات فيها وفقا للقانون الاتحادي رقم (6) لسنة 1985: في شأن المصارف والمؤسسات المالية والشركات الاستثمارية الاسلامية، ملتقى البحث العلمي، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، ص27.

[3] جمال العسالي، طه عبد الرحمن السويسي، البنوك الإسلامية: قراءة في المبادئ والأسس وأساليب التمويل، مجلة الدفاتر الاقتصادية، المجلد 03، العدد 06، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2013، ص264.

[4] محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية، ط2، دار المسيرة لنشر وتوزيع، عمان الأردن، 2008، ص246.

5- صيغة الإجارة

تعريفها:

أ- **لغة:** مشتقة من الأجر، وهو العوض.

ب-**اصطلاحا:** هي بيع منفعة معلومة بعوض معلوم.

شروط الإجارة:

- ✓ توفر الشروط التي يجب أن تتوفر في العقد بشكل عام مثل الشروط التي يجب توفرها في الإيجاب والقبول وفي العاقدين وغيرها.
- ✓ أن يكون المؤجر مالكا للمنفعة.
- ✓ أن تكون المنفعة معلومة علما نافيا للجهالة.
- ✓ أن يكون الثمن معلوما جنسا ونوعا وصفة.
- ✓ أن لا يتعلق بالمنفعة حق للغير.
- ✓ أن تكون مدة تأجير معلومة وتتناسب مع عمر الأصل.[1]

6- الاستصناع

تعريفها:

أ- **لغة:** طلب الصنعة.

ب-**اصطلاحا:** هو عقد على مبيع في الذمة شرط فيه العمل على وجه مخصوص بثمن معلوم[2].

شروط الاستصناع:

- ✓ أن تكون السلعة تنضبط بالوصف، حتى لا يحصل خلاف بين الصانع والمستصنع عند تسليم السلعة.
- ✓ أن تكون السلعة مما تدخله الصناعة، وإلا فهو إما بيع عادي أو سلم.
- ✓ أن تكون المواد التي تصنع منها السلعة من عند البائع(المصنع)وليس من عند المستصنع، أما إذا كانت المواد من عند المشتري فهذا ليس بيعا، وإنما إجارة أشخاص.[3]

7- المزارعة

تعريفها:

أ- لغة: هي المفاعلة في الزرع أو طرح الزراعة أو إلقاء بذرة على الأرض.

ب-اصطلاحا: تعني المعاملة على الأرض ببعض ما يخرج منها ويكون البذر من مالكها وهي تعني الشركة في الزرع. وهو عقد مشاركة إسلامي بين صاحب الأرض والمزارع، يتعهد بمقتضاه الزارع على العمل في الأرض، ويحدد نصيب كل منهما من الناتج بنسبة شائعة.

---

[1] محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، مرجع سابق، ص256-257.

[2] أحمد بن محمد الإدريسي، العقود والصيغ البديلة في البنوك الإسلامية، ط2، مركز فاطمة الفهرية للأبحاث والدراسات(مفاد)، فاس المغرب،2021، ص77.

[3] نايف بن نهار، مقدمة في الصيرفة الإسلامية، ط1، مؤسسة وعي لدراسات والأبحاث، قطر، 2020، ص141.

شروط المزارعة:

- ✓ أهلية المتعاقدين للتعاقد (البلوغ العقل).
- ✓ تحديد مدة المزارعة بإن تكون كافية لإتمام الزرع فيها ولا تكون ممتدة الى زمن بعيد.
- ✓ تحديد النوع المراد زرعه.
- ✓ صلاحية الأرض للزراعة، وتحديد مساحتها، على أن تكون غير مزروعة أصلا.
- ✓ تقديم مالك الارض للبذور الى جانب تقديمه للأرض حتى يكون رأس المال كله منه.
- ✓ اتفاق مالك الأرض على تسميدها عند الحاجة والا كانت استئجارا للأرض وليست مزارعة ويشترط ايضا لصحة عقد المشاركة أن يكون مصاحبة لعقد المساقاة وتابعة له في العقد بإذ يكون العامل واحدة في العقدين.
- ✓ ان عقد المزرعة جائز وغير لازم أي يحق للطرفين فسخه حتى بعد القاء البذور، وإذا فسخه صاحب الأرض بعد القاء البذر، يلزم ان يدفع اجرة المثل للعامل ويكون الزرع له وان البذور منه.[1]

8- المساقاة

تعريفها: هي عقد يقوم على إصلاح ورعاية وسقاية وقطف ثمار الشجرة بجزء مما يخرج من ثمارها، وهي عقد شراكة بين مالك الشجرة أو الزرع والعامل عليه، وعلى هذا الأخير أن يقوم بخدمة الشجر أو الزرع مدة معلومة نظير جزء شائع من الغلة.

شروط المساقاة:

- ✓ الإيجاب من صاحب الأشجار والقبول من العامل بكل ما دل عليها من قبول وفعل.
- ✓ أن تجري المساقاة قبل نضج الثمر.
- ✓ أن تكون حصة كل منهما حصة مشاعة منه.
- ✓ أن تكون الأصول معلومة عند الطرفين وكذا الأعمال.
- ✓ أن ينتفع بثمنها مع بقاء أصولها.
- ✓ أنها عقد لازم لا يبطل ولا يفسخ إلا بالتراضي.
- ✓ أنتكون المدة محددة وفي ذلك اختلاف الفقهاء فيجوز أن تكون لسنوات عدة، أما القلة فتقدر بمدة تسع لحصول الثمر[2].

[1] حكيم حمودة فليح ساعدي، ثورة صادق حمادي المفرجي، محمد حسن عبد الكريم الحلي، المصارف الإسلامية: مفاهيم أساسية وحالات تطبيقية، ط1، دار بغدادي للكتب للطباعة والنشر والتوزيع، العراق بغداد، 2019، ص189-190.

[2] صادق راشد حسين الشمري، أساسيات الصناعات المصرفية الإسلامية: أنشطتها والتطلعات المستقبلية، دار البازوري العلمية، عمان الأردن، 2008، ص318-319.

المبحث الثاني: الإطار العام للتنمية المحلية

التنمية هي إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، وبمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتجددة لأعضائه بالصورة التي تكفل زيادة درجة إشباعه تلك الحاجات عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال[1].

المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية

الفرع الأول: تعريف التنمية المحلية: هي أسلوب عمل ينطلق من الجزء إلى الكل يقوم على أسس ومبادئ عملية تهدف إلى رفع وتحسين وترقية الإطار المعيشي لكل أفراد البيئة المحلية.[2]

الفرع الثاني: أهداف التنمية المحلية: تعتبر عملية التنمية المحلية عملية مخطط لها ومبرمجة تسعي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المحددة سابقا، ويمكن ذكر بعض هذه الأهداف والتي تتمحور حول:[3]

- ✓ تطوير الخدمات والنشاطات والمشروعات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية.
- ✓ جذب الصناعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة لمناطق المجتمعات المحلية بتوفير جميع التسهيلات لتطويرها وتوفير مناصب العمل لسكانها.
- ✓ تحقيق العدالة بين مناطق الدولة وذلك بشمولها بالمشاريع التنموية وعدم تمركزها في العاصمة فقط.
- ✓ الحد من الهجرات الداخلية من الريف إلى المناطق الحضرية.
- ✓ تسريع عملية التنمية الشاملة وزيادة حرص المواطن على المحافظة على المشاريع التي ساهم في وضعها.
- ✓ تنمية قدرات القيادات المحلية للإسهام في تنمية المجتمع.
- ✓ تحسين الظروف المعيشية بزيادة الإنتاج.
- ✓ المساهمة في تلبية احتياجات المجتمع من البنية التحتية والخدمات الضرورية.
- ✓ تعزيز إنتاجية المجتمع.
- ✓ تحسين مستوى الأداء متناسبا مع المعايير المحلية والعالمية.

[1] رشاد أحمد عبد الطيف، التنمية المحلية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2011، ص10.

[2] السبتي وسيلة، تمويل التنمية المحلية، ط1، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2009، القاهرة، ص48.

[3] وهيبة بن ناصر، التمويل المحلي ودوره في عملية التنمية المحلية، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد 06، جامعة البليدة 2 لونيسي علي، 2021، ص98-99.

المطلب الثاني: مبادئ التنمية المحلية وخصائصها

الفرع الأول: مبادئ التنمية المحلية:

إن التنمية المحلية هي مشروع يهدف إلى تجاوز متطلبات النمو الاقتصادي وتصحيح الآثار الغير مرغوب فيها، فأسلوب وطريقة التنمية المستدامة تعتمد على الإتقان والتنفيذ الجماعي للخيارات والأولويات الاجتماعية، الاقتصادية، البيئية والتكنولوجية من اجل إيجاد الحلول على المدى الطويل للمشاكل المحلية. إذن فالتنمية المحلية هي إستراتيجية تعتمد على المبادئ الأساسية التالية:

- التنمية هي عملية شاملة: ومعنى ذلك أننا لا يمكن تقييد عملية التنمية في إطار أبعادها الاقتصادية فقط، أو برنامج خلق مناصب شغل أو دعم إقطاعي.
- مساهمة المبادرات والمشاريع الصغرى في التنمية الشاملة: إن تقدم ورفاهية المجتمع ليق فق بسبب المؤسسات الكبرى والمشاريع الكبرى الخاصة بالمستوى الكلي.
- الموارد البشرية هي القوة الدافعة للتنمية: إن عملية تكوين الأفراد وتحفيزهم تعتبر من أهم العوامل المحددة والحاسمة لعملية التنمية على غرار البني التحتية، التقنيات، التجهيزات، ...

ومن اجل تحقيق تنمية محلية ناجحة يجب الأخذ بعين الاعتبار المراحل التالية:

- ✓ الخطوة الأولى: نشر الوعي (المطالبة بإجراءات لها أثار ملموسة)
- ❖ تعبئة القوى الحية: الإعلام، التوعية، الحركة، المعاينة، الإنعاش، مظاهر الاستعداد للتدخل.
- ✓ الخطوة الثانية: تشخيص وتعريف المشكلة.
- ❖ الرؤية الإستراتيجية، توافق الآراء بشأن التوجهات المستقبلية وفيما يخص صياغة المشاريع.
- ✓ الخطوة الثالثة: التنسيق في تسيير الأعمال وفق الأهداف والرزنامة الزمنية المحددة[1].

الفرع الثاني: خصائص التنمية المحلية: تتعدد الخصائص التي تتسم بها التنمية المحلية، ومن أهم تلك الخصائص:

- ✓ تهتم التنمية المحلية بكل سكان المجتمع وليس جماعة أو فئة من الناس، ومع ذلك ليس من الضروري أن يشارك كل سكان المجتمع في المشروعات والبرامج التنموية.
- ✓ تركز التنمية المحلية على كافة جوانب حياة المجتمع وعلى جميع احتياجاته، وليس على جانب معين منه أو التركيز على مشكلات بعينها فقط.
- ✓ هي عملية متكاملة ذات جوانب اقتصادية واجتماعية وإدارية وعمرانية وبيئية.
- ✓ تقوم عملية تنمية المجتمعات المحلية على فلسفة الجهود الذاتية، لكن هذا لا يمنع من كونها محصلة تعاون الجهود المركزية مع الجهود المحلية لتحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع المحلي.
- ✓ هي عملية مشاركة بين القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأفراد.
- ✓ أنها عملية مستمرة ومتواصلة وتختلف باختلاف المجتمع المحلي ومتطورة بتطور أهدافه.

[1] عبد المطلب بيصار، حسين الأمين شريط، التنمية المحلية في إطار التجارب الدولية والخبرات الميدانية، مجلة العلوم الإدارية والمالية، العدد 02، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018، ص43.

- ✓ أن تنمية المجتمع المحلي، تتم عن طريق تحديد فترة زمنية للعمل، وهي لا تتم بطرق عشوائية فهي عملية أكثر منها برنامج.
- ✓ هي جزء من إستراتيجية التنمية في الدولة.
- ✓ أنها عملية تفاعلية تعاونية تبدأ من المجتمع وتنتهي لصالح المجتمع.[1]

المطلب الثالث: أبعاد التنمية المحلية:

أ- **البعد الاقتصادي:** ويعتبر البعد الاقتصادي من أهم ابعاد التنمية المحلية، لأنه ينعكس ايجابيا على الابعاد الاخرى، من خلال تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمواطن والسعي لتخفيف الفقر والبطالة ومنه معالجة المشاكل الاجتماعية التي يكون سببها البعد الاقتصادي.

إن غاية التنمية المحلية هي رفاهية الانسان ماديا عن طريق تحسين أداء الفرد وتحسين مستواه المعيشي، كما أن هذا النوع من التنمية يهدف أساسا الى وضع مخططات يكون الغرض منها تطوير الوضعية الاقتصادية للمجموعة المحلية سواء كانت في الجانب الصناعي أو الزراعي وحتى المنشآت القاعدية بما يسمح لاحقا بتوازن يمكنها من توفير منتجات اقتصادية تلبي حاجات أفرادها، ومن ثم جاءت التنمية الاقتصادية بطروحات مختلفة مبنية على الأسس المنهجية العلمية من أجل اسعاد الانسان وتحقيق رخاه المادي.

ب- البعد الاجتماعي: إن البعد الاجتماعي له أهمية كبيرة، فلا فائدة من زيادة الدخل الفردي، دون أن يتحسن الوضع الاجتماعي من تحسن مستويات المعيشة، وتحسن مستوي تعليم، وشغل.. إلخ. ومن هذا المنطلق فإن التنمية المحلية تشمل جميع مجلات الحياة، وتحاول الارتقاء بها وتحسينها بشكل جماعي في مستوي إقليمي معين، وهذا ما يعطي التنمية المحلية الأهمية الكبيرة إلى جانب السياسات العمومية التي تسعى لتحقيق الصالح العام، وتحقيق التوازن الجهوي بين الأقاليم مع ترك حرية المبادرة للجماعات الإقليمية للقيام بدورها بأكمل وجه.

ج- البعد السياسي: يهدف الى تنمية النظام السياسي القائم في دولة ما على اعتبار أن البعد التنموي السياسي يمثل استجابة النظام لتحديات بناء الدولة والأمة والمشاركة وتوزيع الأدوار، ولا تكون التنمية ذات الطابع والبعد السياسي الا من خلال تحقيق استقرار النظام السياسي، وهذا الأخير لا يتم الا إذا توافر فيه الشكل أو الأخذ بأشكال المشاركة الشعبية الجماهيرية والمتمثلة في حق المواطنين في اختيار من يمثلونهم لتولي السلطة باختيار النخب الحاكمة أو اختيار أعضاء البرلمان والمجالس التشريعية والمحلية، ومن خلال المشاركة السياسية يلعب المواطن دورا كبيرا في دعم المسيرة التنموية المحلية الشاملة للدولة التي ينتمي اليها.

د- البعد الإداري: يرتبط البعد الاداري للتنمية المحلية بتواجد قيادة إدارية فعالة لها القدرة على بث روح النشاط الحيوي في جوانب التنظيم ومستوياته كما يغرس في الأفراد العاملين بالمنظمة روح التكامل و الاحساس بأنهم جماعة واحدة ومترابطة تسعى إلى تحقيق الأهداف والتطلع إلى مزيد من العطاء و الانجازات كما أن مفهوم التنمية الادارية يرتبط أكثر بتنمية وتطوير القدرات البشرية في الادارة لتحقيق عنصر الكفاءة و الفعالية في المؤسسات الادارية العلمية

[1] بن الحاج جلول ياسين، أهمية تفعيل الإرادات المحلية غير الجبائية في تمويل التنمية المحلية-حالة الجزائر، مجلة البديل الاقتصادي، العدد 08، جامعة تيارت-الجزائر، 2019، ص139.

وزيادة مهاراتها وقدراتهما على استخدام هذه الطرق في حل ما يواجهها من مشاكل ورفع مستوى أدائها وتطوير سلوكها بما يحقق اقصى ما في التنمية المحلية وجوانبها المختلفة الاقتصادية و الاجتماعية ... ، أن البعد الاداري للتنمية المحلية يشمل بعض الجوانب المشتركة بين الادارة المحلية وجموع المواطنين المحليين وبين الادارة المحلية و المركزية نظرا لأن التنمية المحلية تستهدف البعد الاداري وعملية التكامل الاجتماعي وذلك من خلال الجهود الأتية للمجتمع المحلية.

هـ- البعد الثقافي: لهذا البعد أهمية بالغة لأنه يستغل خصوصية الاقليم الثقافية لتحقيق التنمية المحلية، فالثقافة المحلية يمكن ان تساهم في تحسين السياحة، من خلال ابراز ما يتميز به الاقليم من خصوصية ومحاولة تسويقها الى الاخر فتزدهر السياحة ومعها قطاع الخدمات والصناعة التقليدية التي من شأنها ما أن تحقق مناصب شغل جديدة، ومصدر تمويل جديد للإقليم المحلي إذا ما تم استغلال البعد الثقافي أحسن استغلال.

و- البعد البيئي: يعد البعد البيئي أحد الابعاد الهامة في معادلة تحقيق التنمية المحلية ومنه فإن التنمية المحلية تتضمن ذلك التطوير النوعي في الجانب الاقتصادي دون إهمال البعد البيئي في التنمية المحلية، فمن بين أهم الأبعاد التي تم تضمينها للتنمية المحلية البعد البيئي.[1]

[1] محمد خثير، جمال صادفي، تحديات التنمية المحلية في ظل تراجع إعانات الحكومة المالية المخصصة للولايات والبلديات الجزائر، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 02، العدد خاص، جامعة خميس مليانة-الجزائر، 2018، ص221-222.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

عند ظهور المصارف الإسلامية في المجال الاقتصادي أصبحت العنصر الأساسي لدى الكثير من الباحثين لما أظهرته من قدرتها على تطبيق التشريع الإسلامي في المعاملات الاستثمارية وإمكانياتها من تخليص الاقتصاد من العديد من الأزمات العالمية، وعليه نعرض في هذا المبحث بعض الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع:

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

أولا: دراسة بن زاكورة العونية، البنوك الإسلامية إستراتيجية لتحقيق التنمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة بنك السلام الجزائري)[1].

هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بالدور الحيوي للبنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية، ولا سيما أن التوجه الجديد للدولة الجزائرية ينصب حول ترقية وتدعيم هذا النوع من المؤسسات، مع أخذ بنك السلام الجزائري نموذجا، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وتوصلت إلى أهمية اشراك البنوك الإسلامية في مجال تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال:

- ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما ونوعا.
- إشراك الصيرفة الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إدخال آليات مرنة على مراقبة البنك المركزي للعمليات التمويلية الإسلامية.
- توضيح أهمية البنوك الإسلامية في توزيع الثروة بشكل عادل، يسمح لها بتحقيق التنمية الاقتصادية المبنية على التكافل الاجتماعي.
- التأكيد على تنوع صيغ التمويل لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتوفرة لدى البنوك الإسلامية.
- قدرة البنك الإسلامي على متابعة نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لاعتماده على مبدأ المشاركة في التمويل.

ثانيا: دراسة يحياوي الهام وآخرون،2016، المصارف الإسلامية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي[2].

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الإطار العام للتنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، والتطرق إلى المصارف الإسلامية وواقعها على المستوى العالمي والعربي، وإبراز دورها في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، استخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي بأسلوب الوصفي التحليلي وتوصلت هذه الدراسة إلى:

- تساهم المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال البعد الاجتماعي عن طريق قيامها بجمع الزكاة وتوزيعها للمستحقين، تقديم القرض الحسن، القيام بالأنشطة الاجتماعية المختلفة.

---

[1] بن زاكورة العونية، البنوك الإسلامية إستراتيجية لتحقيق التنمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة بنك السلام الجزائري)، مجلة أبحاث، المجلد 5، العدد 1، جامعة مصطفى اسطمبولي-معسكر.

[2] يحياوي الهام-بوكميش لعلى- بوحديد ليلى- المصارف الإسلامية كألية لتحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، مجلة الحقيقة، العدد 38، جامعة أحمد دراية- ادرار، 2016.

- ❖ تساهم المصاف الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال البعد الاقتصادي عن طريق قيامها بعدة صيغ من بينها: المضاربة، المشاركة، الإجارة.
- ❖ إن تحقيق أبعاد التنمية المستدامة يتطلب احداث تغييرات جوهرية في الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية. ولا يكفي أن يتم ذلك التغيير من خلال الحكومات فقط، بل يكون من خلال تفعيل آليات التمويل الإسلامي.
- ❖ إن أهم ما يميز المصرف الإسلامي التزامه بأحكام الشريعة الإسلامية، ودمج الاعتبارات الاجتماعية بالاعتبارات الاقتصادية.

ثالثا: دراسة رحمون مريم،2012-2013، دور البنوك الإسلامية في تمويل التنمية المحلية: دراسة حالة بنك الإسلامي للتنمية [1].

من خلال هذه الدراسة حاول الباحث الوقوف على جملة من النقاط التي لها صلة بالموضوع حيث نجد أن الباحث كان هدفه الرئيسي من وراء هذه الدراسة هو التوصل إلى تحديد العلاقة بين البنوك الإسلامية واسهاماتها في تمويل مختلف المشاريع التي تنطوي تحت مفهوم التنمية المحلية، حيث ركز الباحث في هذا الصدد إلى الحديث عن الاطار المفاهيمي للبنوك الإسلامية وبالضبط تركيز الطرح على البنك الإسلامي للتنمية، حيث عرض الباحث جملة من المشاريع التي تم تمويلها في اطار التنمية إلى تحديد علاقة وطيدة بين البنك محل الدراسة وعديد مشاريع التنمية المحلية، حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، ليضبط الباحث في نهاية بحثه عديد النتائج نذكر منها:

- ❖ تمتاز البنوك الإسلامية بخصائص هي من سمات ومبادئ المنهج الإسلامي، حيث تبين هذه الخصائص الدور الحقيقي للبنك الإسلامي وتشير إلى عمق المنظور الإسلامي للتنمية بكل أنواعها.
- ❖ قيام البنوك الإسلامية أساس تنموي فهي توجه ثروة توجيها سليما مراعية في ذلك مبدأ الأولويات للنهوض بالمجتمع.
- ❖ توجيه الاستثمارات نحو مرافق البنية التحتية كالطرق والموانئ وغير ذلك من الأمور التي تؤدي إلى تحسين مستوى التنمية.
- ❖ النظام الإسلامي ممكن التطبيق وانه يساهم مساهمة فعالة في دعم عملية التنمية المحلية واعتبار البنك الإسلامي للتنمية تجربة رائدة في هذا المجال.
- ❖ استطاعة البنك استنباط أساليب تمويلية متنوعة ساعدته على تحقيق أهدافه الخاصة في مجال أسبقيات محاربة الفقر ومشاريع البنية الأساسية وتنمية الزراعة وتأمين الغذاء.
- ❖ تقديم البنك الإسلامي للتنمية للقروض الميسرة والمساعدة الفنية لتنفيذ مشروعات الصحة والتعليم والحفاظ على البيئة.

رابعا: دراسة ميلود بن مسعودة،2007-2008، معايير التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية.[2]

---

[1] رحمون مريم،2012-2013، دور البنوك الإسلامية في تمويل التنمية المحلية: دراسة حالة بنك الإسلامي للتنمية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013.

[2] ميلود بن مسعود، 2007-2008، معايير التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي، قسم الشريعة، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر-باتنة، 2008.

من خلال هذه الدراسة حاول الباحث الوقوف على جملة من النقاط التي لها صلة بالموضوع حيث نجد أن الباحث كان هدفه الرئيسي من وراء هذه الدراسة توصل إلى تحديد العلاقة بين البنوك الإسلامية ومعايير والأسس التي تستند اليها في تمويل الاستثمارات، حيث ركز الباحث في هذا الصدد على الحديث عن الإطار المفاهيمي للبنوك الإسلامية، حيث عرض الباحث جملة من المعايير والتقييمات التي على أساسها يتم اختيار المشاريع الاستثمارية في البنوك، حيث استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى:

- ❖ تقوم البنوك الإسلامية على فكر اقتصادي متميز لممارسة نشاطها الاستثماري، وفق صيغة وأساليب لاستخدام المال واستثماره.
- ❖ تلتزم البنوك الإسلامية بالمعالم الأساسية لتمويل الإسلامي، وبما يوافق امكانياتها ويحقق أهدافها الاستراتيجية، عند منحها للتمويل المطلوب وهذا حفاظا على المال وإبقائه في مساره الصحيح وأداء دوره الأساسي.
- ❖ هناك نقص في إيجاد معايير موضوعية لتقييم واختيار المشروعات، بما يتناسب مع طبيعة وعمل ونشاطات البنوك الإسلامية فيما يتعلق بالدراسة المالية للمشروع.
- ❖ يعترض طريق العمل المصرفي عدة تحديات، فبينما نجد أن كثيرا منها ناتج المناخ الصعب الذي تعمل فيه البنوك الإسلامية، ولا سيما أنها تعمل في بيئة مالية ربوية مسيطرة، ومن دون مهارة تجريبية، ومؤسسات دعم مساندة، فإن العديد منها(التحديات) نجم عن ممارسات البنوك الإسلامية نفسها.

خامسا: دراسة افتخار محمد مناحي الرفيعي وآخرون، 2012، المصارف الإسلامية ودورها في العملية التنمية الاقتصادية.[1]

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور القطاع المصرفي المباشر والغير المباشر في التنمية الاقتصادات ذات التوجه الإسلامي باعتبارها مؤسسات مالية تمارس أنشطة ائتمانية ذات طبيعة خاصة فرضتها احكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، حيث ركز الباحث في هذا الصدد إلى الحديث عن الإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية وبالضبط تركيز الطرح إلى تحديد علاقة وطيدة بين المصرف الإسلامي محل الدراسة ومشاريع التنمية الاقتصادية واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، ليضبط الباحث في نهاية بحثه عديد النتائج نذكر منها:

- ❖ إن المصارف الإسلامية ما هي إلا مؤسسات اقتصادية جزئية نظام مصرفي مالي إسلامي يشكل أحد مستلزمات النظام الاقتصادي المالي.
- ❖ يجابه العمل المصرفي الإسلامي جملة من المشاكل والمعوقات التي تعرقل بلوغ الأهداف التي تنشدها المصارف الإسلامية، ومنها الإدارية والاقتصادية والمحاسبية.

[1] افتخار محمد مناحي الرفيعي–خميس محمد حسين–احمد ياسين عبد، المصارف الإسلامية ودورها في العملية التنمية الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 31، جامعة بغداد، 2012.

- ❖ فسح مجال واسع امام الاقتصادات النامية وحاصة ذات توجه الإسلامي التي أصبحت التنمية الاقتصادية الشاملة هدفا مركزيا لها وهو ما يجعل من هذه المصارف مؤسسات ذات أهمية كبرى في اقتصادات الدول ذات توجه الإسلامي.
- ❖ تأثير المباشر للمصارف الإسلامية على التنمية الاقتصادية كونه قد ساهم في تجميع مدخرات تلك الفئات من المدخرين غير المتعاملين بالفائدة المصرفية إلى جانب ممارسة الاستثمار المباشر.

سادسا: دراسة بهاء الدين بسام مشتهى،2011، دور المصارف الإسلامية في دفع عجلة الاستثمارات المحلية في فلسطين للفترة ما بين (1996-2008).

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الدور الحقيقي للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، في المساهمة في التنمية الاستثمارات المحلية الفلسطينية، والتعرف على حجم الموجودات المصارف الإسلامية وعلى قدرتها في تجميع الودائع بصفة عامة والودائع الاستثمارية بصفة خاصة وأوضح الباحث دور عناصر الاستثمار لتقييم دور المصارف الإسلامية في الاستثمارات المحلية، واستخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي حيث توصلت الدراسة إلى عديد النتائج منها:

- ❖ تسعى المصارف الإسلامية إلى البعد عن الربا والفائدة والالتزام بالشريعة الإسلامية.
- ❖ تفضيل المصارف الإسلامية للاستثمار قصير الأجل لصيغ التمويل بشكل عام على الاستثمار المباشر.
- ❖ التركيز في التمويل على السلع الاستهلاكية وشراء السيارات والبيوت دون تركيز على الاستثمار نفسه والإنتاج.
- ❖ إغفال كثير من القطاعات الاقتصادية الهامة من التمويل مثل قطاعي الزراعة والصناعة.

المطلب الثاني: الدراسة السابقة باللغة الأجنبية

First: Yuli Andriansyah ,2014, Islamic Banks and Local Development in Indonesian.[1]

من خلال هذا الدراسة حاول الباحث الوقوف على جملة من النقاط التي لها صلة بالموضوع، حيث نجد أن الباحث كان هدفه الرئيسي من وراء هذه الدراسة هو التوصل إلى تحديد العلاقة بين المصرف الإسلامية ومساهمتها في التنمية المحلية، مع تطرق إلى البيانات المالية الأساسية للمصرف الإسلامي الإندونيسي بشكل رئيسي في تطور التنمية المحلية، حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وبذلك يضبط الباحث في نهاية بحثه عديد النتائج نذكر منها:

- ❖ تشير النتائج إلى أن المصارف الإسلامية تحقق أداء مثير للإعجاب ينعكس في النمو السريع للأصول والتمويل وفيما يتعلق بالوسطاء الماليين.
- ❖ مرونة المصارف الإسلامية في مواجهة الصدمات المحلية في الاقتصاد.
- ❖ العلاقة بين المؤشرات المالية والاقتصادية داعمة للغاية ويرجع ذلك أساسا للحصة السوقية المحدودة للمصرف الإسلامي وإصداره في الشمول المالي.

Second: Cherroun Reguia, 2011, The role of Islamic Banks in Economic Development.[2]

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على جملة من النقاط التي لها صلة بالموضوع حيث نجد أن الباحث كان هدفه من وراه هذه الدراسة التوصل على تحديد العلاقة بين المصارف الإسلامية ودور صيغ التمويلية في تفعيل التنمية الاقتصادية، حيث عرض الباحث جملة من المشاريع الإسلامية وبالضبط تركيز الطرح إلى تحديد علاقة وطيدة بين المصرف وعديد مشاريع التنمية الاقتصادية، حيث استخدم المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن المصرف الإسلامي كمؤسسة مالية، هو جمعية لأصحاب رأس المال، مثل المساهمين والمستثمرين الذين يشرعون في طريق علاج مشاكل التمويل في مجالات الاستثمار والمشاريع وبذلك زيادة التنمية الاقتصادية من خلال القروض بدون فوائد وتوفير رأس المال لتمويل والشراكة المشاريع.

[1] Yuli Andriansyah, Islamic Banks and Local Development in Indonesian, Global Journal of Business and Social Science Review, number02, Faculty of Islamic Studies, Department of Islamic Economics, Islamic University of Indonesia, Indonesia, 2014.

[2] Cherroun Reguia, The role of Islamic Banks in Economic Development, REVUE NOUVELLE ECONOMIE, number04, Université el hadj Lakhdar- Batna, 2011.

Third : Hanish Ahmed- Abbasi Ibrahim, 2017, The role of Islamic banks in mobilizing financial resources and financing development.[1]

هدفت هذه الدراسة إلى جملة من النقاط التي لها صلة بالموضوع، حيث نجد أن الباحث كان هدفه الرئيسي من وراء هذه الدراسة هو التوصل إلى إبراز دور المصارف الإسلامية في تعبئة الموارد وتمويل التنمية الاقتصادية وفي هذا الصدد ركز الباحث الحديث عن الإطار العام للمصارف الإسلامية وبالضبط تركيز الطرح على دورها في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، ليضبط الباحث في نهاية بحثه عديد النتائج نذكر منها:

- ❖ البنوك الإسلامية تتمتع بكفاءة عالية تمكنها من إدارة الأزمات المالية وقد أثبتت الأزمات المتعاقبة أن البنوك الإسلامية أقل تأثر بالصدمات.
- ❖ للبنوك الإسلامية القدرة على تطوير الآليات والمنتجات المصرفية الإسلامية مما أدى إلى انتشارها بسرعة، وتشير التجربة إلى أن صيغ التمويل الإسلامية تتمتع بمرونة كبيرة مما يجعل من الممكن تطويرها وابتكار صيغ أخرى مناسبة حسب كل حالة.
- ❖ تتمتع المصارف الإسلامية بأكثر قدرة على إدارة المخاطر المصرفية وذلك لأن منهجية العمل المصرفي الإسلامي تبنى على أساس المشاركة أي اقتسام المخاطر.

المطلب الثالث: المقاربة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

اتفقت الدراسات السابقة على تحديد نتيجة عامة تجلت في إضاحة الإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية التي تساهم في تمويل المشاريع الاستثمارية للتنمية، واعتمادها أيضا على المنهج الوصفي التحليلي، أما دراستنا هدفها هو التوصل إلى تحديد مساهمة المصارف الإسلامية في تفعيل التنمية المحلية، لنجد أننا نتوافق مع الدراسات في شق من دراستها الذي يتمثل في الحديث عن تمويلات التنمية المحلية والمنهج المتبع، أما الاختلاف الذي يكون قائما بين الدراسات السابقة ودراستنا سنسلط الضوء على اسهامات مصرف السلام بأدرار واسهاماته في تمويل مشاريع التنمية المحلية.

[1] Hanish Ahmed- Abbasi Ibrahim, the role of Islamic banks in mobilizing financial resources and financing development, Journal of Research and Business Studies, number02, University of Jalafa-Algeria, 2017.

خلاصة الفصل الأول:

لقد قمنا من خلال هذا الفصل بدراسة الإطار النظري والمفاهيمي للمصارف الإسلامية من خلال التعرف على خصائصها وأهداف نشأتها وتسليط الضوء على مصادر وطرق تمويل الاستثمارات الإسلامية من حيث الربط بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الإسلام التي من شأنها القضاء على المشاكل والأزمات باستعمال صيغ إسلامية مثل المضاربة والمرابحة وبيع الآجل بحيث أنها صيغ من شأنها مواكبة الثورة الاقتصادية وتحقيق مكانة في المعاملات، والتأكيد من عدم الوقوع في المحظور الشرعي بدعوى التيسير فنسقط في الربى والمعاملات المحرمة. كما تطرقنا في هذا الفصل إلى مجموعة من الدراسات السابقة التي تطرقت إلى هذا الموضوع بحيث كانت نتائج هذه الدراسات اتفاق كلي على أن المصارف الإسلامية تمتلك قواعد منسجمة من شأنها تحقيق قفزة اقتصادية محلية رغم النقائص التي تشوبها في معاملاتها لبلوغ الإسلامية الكلية والابتعاد على الشبهة المحرمة، وكذا الصعوبات التي تواجهها من ناحية مواجهة البنوك الربوية.

وفي الفصل الثاني سنتطرق إلى الدراسة الميدانية للمصارف الإسلامية في تمويل مشاريع التنمية المحلية، وكانت الدراسة في مصرف السلام الجزائري – وكالة أدرار.

الفصل الثاني:

واقع التنمية المحلية في ظل تمويلات مصرف السلام بأدرار

تمهيد الفصل:

بعد استعراضنا في الفصل الأول الأساسيات النظرية للمصارف الإسلامية والتنمية المحلية، وأبرزنا من خلاله دور المصارف الإسلامية وعلاقتها بالتمويل مشاريع التنمية المحلية، سنركز في هذا الفصل على الدراسة التطبيقية لمصرف السلام الذي يعتبر من أبرز المصارف الإسلامية مع التركيز على وكالة أدرار من أجل معرفة مدى مساهمة المصارف الإسلامية في تفعيل واقع التنمية المحلية، ولهذا الغرض قسمنا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: الإطار العام لمصرف السلام بأدرار

المبحث الثاني: مساهمة مصرف السلام في تمويل مشاريع التنمية المحلية بأدرار

المبحث الأول: الإطار العام لمصرف السلام بأدرار

سنحاول فيما يلي تقديم المؤسسة محل الدراسة والمتمثلة في مصرف السالم الجزائر– وكالة أدرار من خلال التعريف به، ونشأته وهيكله التنظيمي، وأبرز أهدافه.

المطلب الأول: تقديم تعريفي لمصرف السلام بأدرار

هو مصرف شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته كثمرة للتعاون الجزائري الخليجي، ثم اعتماد المصرف من قبل بنك الجزائر في نوفمبر 2018، ليبدأ مزاولة نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة.

إن مصرف السلام –أدرار يعمل وفق استراتيجية واضحة تتماشى ومتطلبات التنمية المحلية في جميع المرافق الحيوية من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تنبع من المبادئ والقيم الأصلية الراسخة لدى الشعب الجزائري، بغية تلبية حاجيات السوق، والمتعاملين، والمستثمرين، وتضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والاقتصاد. يختلف مصرف السلام عن البنوك التجارية كونه لا يتعامل بالفائدة مطلقا لأنها محرمة شرعا.[1]

المطلب الثاني: أهداف مصرف السلام ومهامه

أولا: أهداف مصرف السلام

- ✓ اعتماد أرفع معايير الجودة في الأداء، لمواجهة التحديات المستقبلية في الأسواق المحلية والإقليمية.
- ✓ حرص على تحقيق أعلى نسبة من العوائد للعملاء والمساهمين على سواء.
- ✓ تقديم خدمات ومنتجات مبتكرة، مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية، المعتمدة من الهيئة الشرعية للمصرف.
- ✓ الريادة في مجال الصيرفة الشاملة.
- ✓ الاستجابة لكافة الحاجيات المطلوبة المنظرة من قيل المتعاملين وزملائنا.
- ✓ تحقيق الربح الحلال من خلال المعاملات وفق مبادئ الشريعة الإسلامية.
- ✓ تطوير وسائل جذب الأموال والمدخرات وتشجيع التوفير العائلي وتوجيهه نحو المشاركة في الاستثمار المصرفي الغير الربوي من اجل دفع عجلة التنمية.
- ✓ المحافظة على السمعة الحسنة وتحسين الخدمات المقدمة من طرف المصرف.
- ✓ تطوير سوق رأس مال إسلامي والمساهمة في التوعية بأهمية التعامل وفق المبادئ الإسلامية.
- ✓ إنشاء وتطوير نماذج مالية مصرفية متفقة مع الشريعة الإسلامية باستخدام أحدث الطرق والأساليب.
- ✓ تغطية السوق المحلية وتوسيع مجال الاستثمارات، وتنويع تشكيلة المنتجات.[2]

[1] موقع مصرف السلام الالكتروني https://www.alsalamalgeria.com

[2] مقابلة شخصية، بوحيدة سالم، نائب مدير مصرف السلام (وكالة أدرار)، على الساعة10:15، بتاريخ 2022/04/24.

ثانيا: مهام مصرف السلام

لمصرف السلام عدة مهام وخدمات يقدمها للزبائن والمودعين الخاصين به وذلك بمثابة محفزات لجذب المستثمرين للتعامل معهم ندرجها في النقاط التالية:

- الحساب الجاري
- حساب السلام استثمار
- السلام مباشر
- السلام سمارت بنكنغ
- جهاز الدفع الالكتروني
- تمويلات مصرف السلام
- السلام ايجار
- الاعتماد المستندي
- السلام ايجار ليزمد
- التسليم المستندي
- خدمة مايل سويفت
- شبكة البنوك المراسلة
- كفالة لمصرف السلام
- الخزانات الحديدية أمان

بالإضافة الى أدوات استثمار وادخار مقترحة من مصرف السلام تتمثل فيما يلي:

- اكتتاب سندات الاستثمار
- دفتر التوفير
- بطاقة التوفير
- حسابات الاستثمار

أما بالنسبة للخدمات تتمثل فيما يلي:

- خدمة تحويل الأموال عن طريق الدفع الآلي
- الخدمات المصرفية عن بعد
- خدمة سويفتي
- خدمة الدفع عبر الانترنت
- بطاقة «آمنة» للدفع الالكتروني
- بطاقات السلام فيزا الدولية
- الصراف الآلي
- خدمةE-PREDOM
- خدمةE-CREDOC
- ماكينات الدفع الآلي[1]

[1] مرجع سبق ذكره موقع الالكتروني لمصرف السلام.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمصرف السلام أدرار

الشكل (2-1): الهيكل التنظيمي لمصرف السلام وكالة أدرار

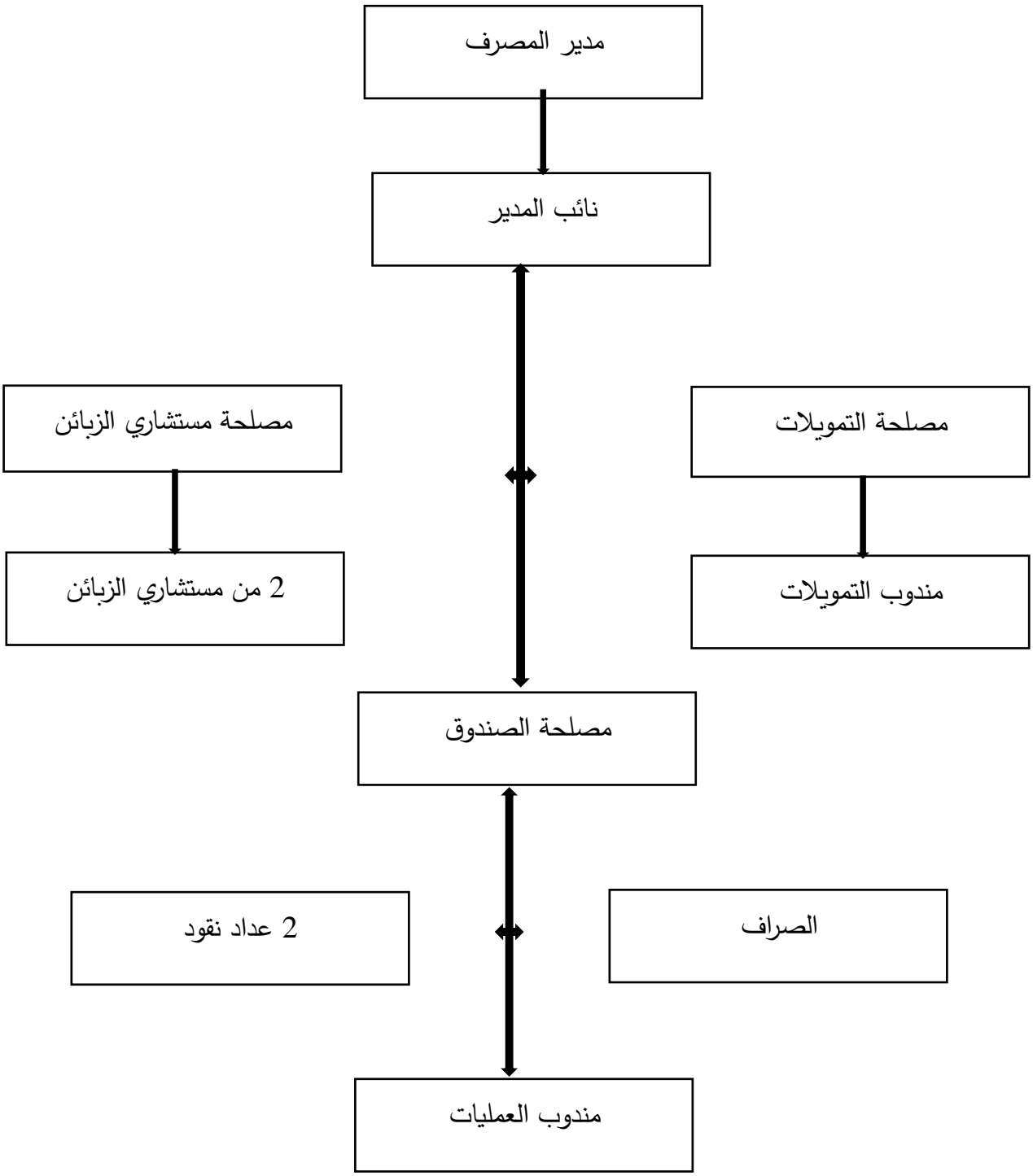

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق مقدمة من مصرف السلام وكالة أدرار.

مدير المصرف: هو المسؤول عن الفرع ونتائجه، وتتمثل المهام التي يقوم بها في:

- إعطاء التعليمات والتوجيهات المنظمة لعمل الفرع.
- استقبال الزبائن في حالة وجود مشكلة في تسويتها.
- السهر على تطبيق التعليمات التي تدير الفرع.

نائب المدير: مهمته استقبال كبار الزبائن بالإضافة الى قيامه بجمع مهام المدير في حالة غيابه.

مستشار الزبائن: مهمته استقبال الزبائن واعطائهم جميع المعلومات التي يحتاجونها عن المصرف.

مندوب التمويلات: من مهامه التكفل بالعقود والاتفاقيات بالإضافة الى CRMBA التي هي عبارة عن التأكد من أن العميل لا يعاني من الديون.

الصراف: مهمته مثل مهمة الصراف في البنوك التقليدية (سحب إيداع....).

مندوب العمليات: من مهامه التكفل بالفواتير المصرف والأجور والتمويلات المالية بالإضافة الى المعاملات المالية التي لا يوجد بها نقود ملموسة.

المبحث الثاني: مساهمة مصرف السلام في تمويل مشاريع التنمية المحلية بأدرار

المطلب الأول: صيغ التمويل في مصرف السلام بأدرار

مصرف السلام أدرار يمول مشاريع استثمارية، وكافة احتياجات في مجال الاستغلال والاستهلاك عن طريق عدة صيغ تمويلية منها:[1]

1- **المرابحة للوعد بالشراء:** هي عملية شراء المصرف لأصول منقولة أو غير منقولة بمواصفات محددة بناءً على طلب ووعد المتعامل بشرائها ثم إعادة بيعها مرابحة بعد تملكها وقبضها بثمن يتضمن التكلفة مضافا إليها هامش ربح موعود به من المتعامل.

فالعملية مكونة من وعد بالشراء ثم شراء البضاعة ثم بيعها مرابحة، ومن ثم فهي ليست من قبيل بيع الإنسان ما ليس عنده، لأن المصرف لا يعرض أن يبيع شيئا، ولكنه يتلقى أمرا بالشراء، وهو لا يبيع حتى يملك ما هو مطلوب ويعرضه على المشتري الآمر ليرى إذا كان مطابقا لما وصف أم لا، كما أن هذه العملية لا تنطوي على ربح ما لم يضمن، لأن المصرف قد قبض البضاعة التي اشتراها فانتقل إليه الضمان.

[1] مقابلة شخصية، بوحيدة سالم، نائب مدير مصرف السلام بأدرار، مرجع سبق ذكره.

2- الإجارة:

هو عقد بين المصرف والمتعامل يؤجر المصرف بمقتضاه عينا موجودة في ملك المصرف عند التعاقد أو موصوفة في ذمة المؤجر تسلم في تاريخ محدد وهي نوعان:

1- إجارة منتهية بالتمليك: وهي التي تنتقل فيها ملكية العين المؤجرة إلى المستأجر في نهاية مدّة الإجارة (قد تكون العين المؤجرة مشتراة من المتعامل نفسه أو من طرف ثالث).
2- إجارة تشغيلية: وهي التي تعود فيها العين المستأجرة إلى المؤجر في نهاية مدّة الإجارة.

3- السلم:

هي صيغة تمويل تتم على مرحلتين وتعتمد على عقدين منفصلين عقد بيع السلم وعقد التوكيل بالبيع حيث يقوم المصرف بشراء سلع أو بضائع من المتعامل سلما ثم يوكله في بيعها بعد تسليمها.

تعريف السلم:

عقد بيع بين المتعامل (المسلم إليه) وهو البائع، والمصرف (المسلم) وهو المشتري بمقتضاه يلتزم المشتري بدفع الثمن معجلا مقابل استلام المبيع مؤجلا على أن يكون المسلم فيه–المبيع– مضبوطا بصفات محددة ويسلم في أجل معلوم.

تعريف السلم الموازي:

يتمثل السلم الموازي في دخول المصرف في عقد سلم مستقل ثان مع طرف آخر على سلعة مواصفاتها مطابقة للسلعة المتعاقد عليها في السلم الأول وذلك بهدف بيع السلعة المشتراة ضمن عقد السلم الأول دون أن يعلق العقد الثاني على نفاذ العقد الأول.

تعريف عقد التوكيل بالبيع:

هو عقد مستقل يقوم من خلاله المصرف بتوكيل المتعامل البائع سلما ببيع السلع محل عقد بيع السلم بعد تسليمها للمصرف بشروط معينة.

4- المضاربة:

المضاربة عقد شركة في الربح بمال من أحد الطرفين وعمل من الآخر وهي عقد مشروع ينظم التعاون الاستثماري بين رأس المال من جهة والعمل من جهة أخرى، بحيث يكون الربح الناتج عنها مشتركاً، ومشاعا بين طرفيها وفق ما يتفقان عليه. ويسمى الطرف الذي يدفع رأس المال (رب المال)، ويسمى الطرف الذي عليه العمل (المضارب) أو (العامل) أو (المقارض).

المضاربة المطلقة:

هي التي يفوض فيها رب المال المضارب في أن يدير عمليات المضاربة دون أن يقيده بقيود، حيث يعمل فيها بسلطات تقديرية واسعة.

المضاربة المقيدة:

هي التي يقيد فيها رب المال المضارب بالمكان أو المجال الذي يعمل فيه وبكل ما يراه مناسباً بما لا يمنع المضارب عن العمل.

عقد المضاربة لدى المصرف:

عقد مشاركة بين المصرف والمتعامل في صفقة أو مشروع يسهم /يقوم المصرف بتمويله ويتكفل المتعامل بإدارته وتنفيذه على أن يوزع الربح بينهما بحسب النسب المتفق عليها.

5- البيع الآجل:

هو البيع الذي يتفق فيه العاقدان على تأجيل دفع الثمن إلى موعد محدد في المستقبل وقد يكون الدفع جملة واحدة أو على أقساط.

صيغة بيع الأجل لدى المصرف:

هي صيغة يقوم من خلالها المصرف بشراء سلع أو بضائع أو آلات أو معدات بناء على طلب المتعامل، ويقوم بعد تملكه لها وقبضها القبض الناقل للضمان ببيعها للمتعامل بالأجل.

ومن ثم ليس في العملية بيع لما لا يملكه المصرف، لأن المصرف لا يبيع حتى يملك ما هو مطلوب من المتعامل ويعرضه عليه ليرى إذا كان مطابقا لما وصف، كما أن هذه العملية لا تنطوي على ربح ما لم يضمن، لأن المصرف قد قبض ما اشتراه فأصبح قابضا وضامنا يتحمل تبعة الهلاك.

تتوزع صيغ بيع الأجل لدى المصرف بين صيغ بيع الأجل للمؤسسات وصيغ بيع الأجل للأفراد.

تتم صيغ بيع الأجل للمؤسسات من خلال تأجيل دفع الثمن إلى أجل محدد دفعة واحدة أو على أقساط.

تتم صيغة بيع الأجل للأفراد من خلال تقسيط دفع الثمن لأجل محدد وفق صيغة البيع بالتقسيط.

المطلب الثاني: آليات تمويل مصرف السلام للتنمية المحلية بأدرار

يعتمد مصرف السلام ادرار 3 صيغ لتمويل مشاريع التنمية المحلية:

1- المرابحة للوعد بالشراء:

حيث مول المصرف السلام أدرار 3 مشاريع للتنمية المحلية بصيغة المرابحة خلال سنة 2021-2022 بمجموع تمويلات قدرها: 9272000 مليون دينار جزائري، ونلخص المعطيات المقدمة من طرف الوكالة في الجدول ادناه:

الجدول (2-1): يوضح حجم تمويلات الممنوحة من طرف مصرف السلام أدرار لتمويل مشاريع محلية بصيغة المرابحة خلال فترة 2021-2022

الوحدة: مليون دينار جزائري

صيغ / تمويلات مشاريع	المشروع1	المشروع2	المشروع3
المرابحة	4,000,000	2,272,000	3,000,000

المصدر: من إعداد طالبين، مقابلة شخصية، بوحيدة سالم، نائب مدير مصرف السلام بأدرار، مرجع سبق ذكره.

الشكل (2-2): يمثل مراحل صيغة المرابحة في مصرف السلام

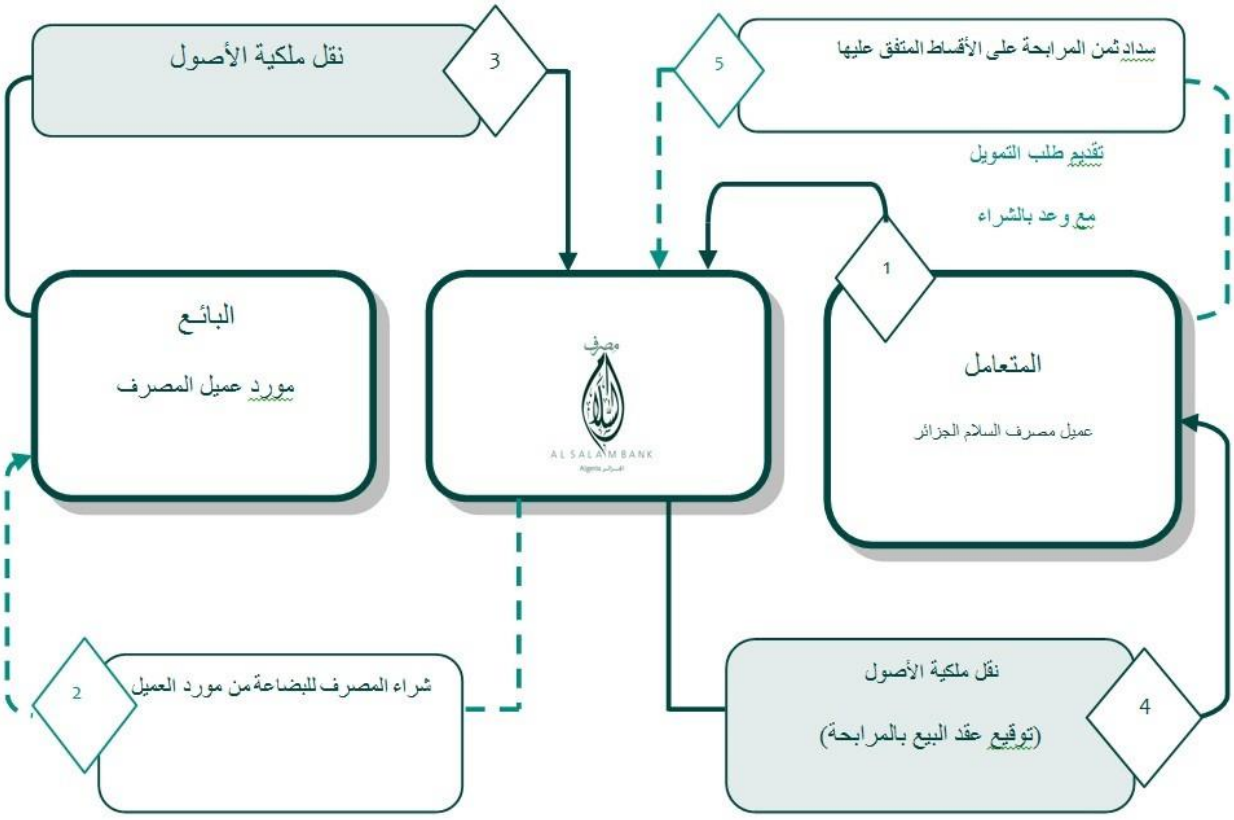

المصدر: https://www.alsalamalgeria.com/ar/blog/list-26-4.html شوهد بالتاريخ 2022/04/12 على ساعة 14:00.

2- السلم:

مول مصرف السلام الجزائر- وكالة أدرار مشروع واحد للتنمية المحلية بالصيغة السلم خلال سنة 2021-2022 تمويل قدره 2,500,000 مليون دينار جزائري.

الشكل (2-3): مراحل صيغة السلم في مصرف السلام

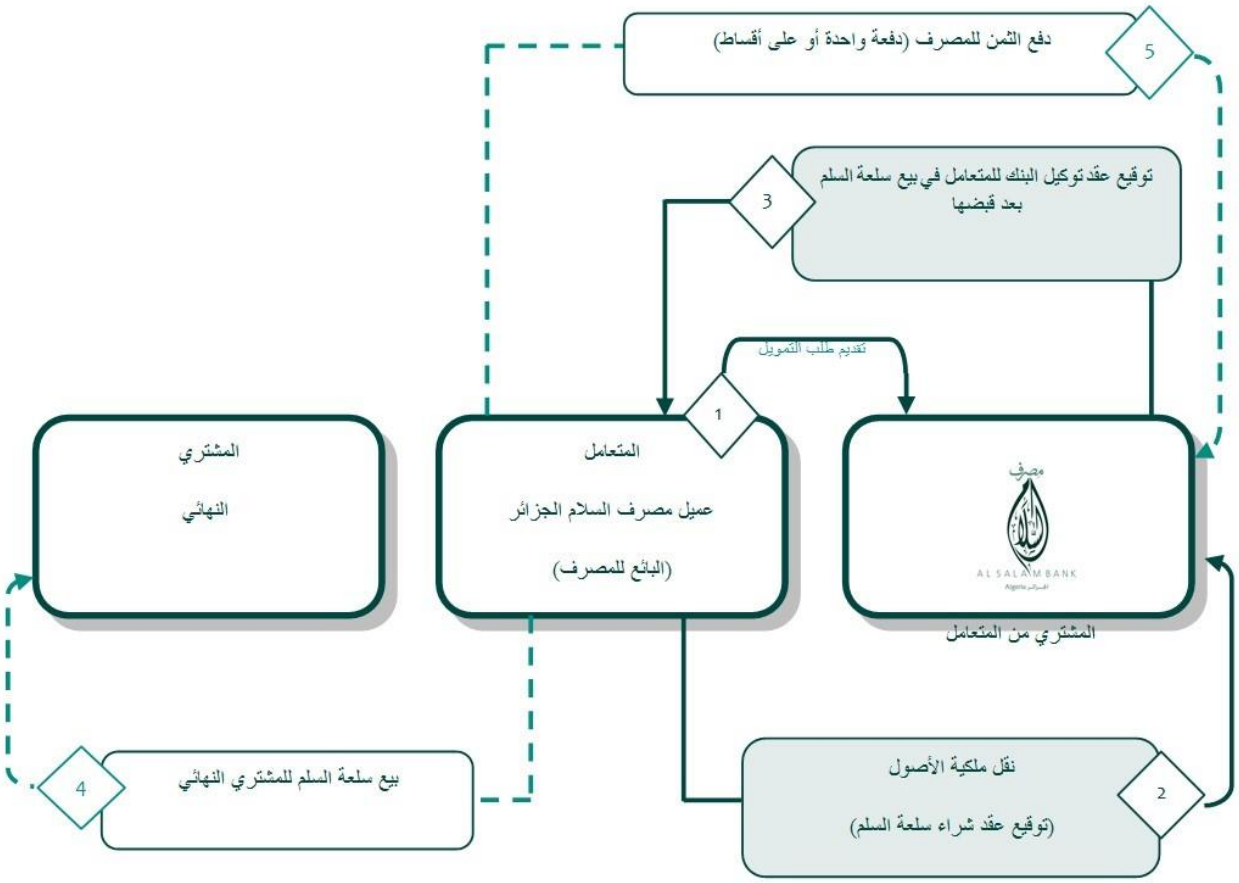

المصدر: https://www.alsalamalgeria.com/ar/blog/list-26-4.html شوهد بالتاريخ 2022/04/12 على ساعة 17:00.

3- البيع الآجل:

مول مصرف السلام أدرار 7 مشاريع للتنمية المحلية بأدرار بالصيغة بيع الآجل خلال سنة 2021-2022 بمجموع تمويلات قدرها: 160223891 مليون دينار جزائري، ونلخص معطيات المقدمة من طرف الوكالة في الجدول ادناه:

الجدول (2-2): يوضح المشاريع المحلية الممولة من طرف مصرف السلام أدرار بصيغة البيع الآجل خلال فترة 2021-2022

الوحدة: مليون دينار جزائري

تمويلات / صيغ	مشروع1	مشروع2	مشروع3	مشروع4	مشروع5	مشروع6	مشروع7
بيع آجل	4800000	2000000	124684795	15996538	4000000	5488164	3254394

المصدر: من إعداد طالبين، مقابلة شخصية، بوحيدة سالم، نائب مدير مصرف السلام بأدرار، مرجع سبق ذكره.

الشكل (3-4): مراحل صيغة بيع الآجل في مصرف السلام

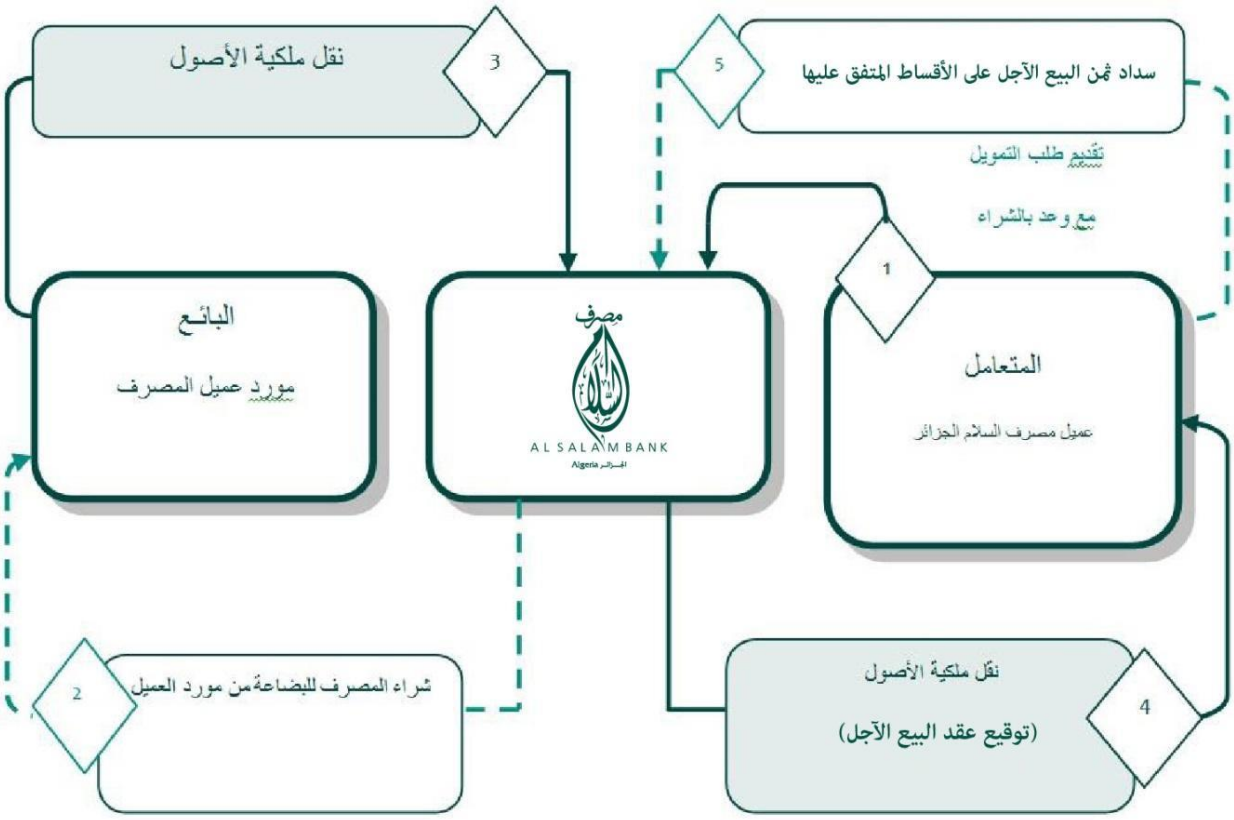

المصدر: https://www.alsalamalgeria.com/ar/blog/list-26-4.html شوهد بالتاريخ 2022/04/14 على ساعة 09:00.

المطلب الثالث: نماذج عن مشاريع للتنمية المحلية ممولة من طرف مصرف السلام بأدرار

منذ 2018 بدأ مصرف السلام مزاولة نشاطه على مستوى ولاية أدرار، حيث كانت تمويلاته خلال السنوات الثلاثة الأولى مرتكزة على تمويل وتغطية المشاريع الاستهلاكية بالدرجة الأولى والتي تمثلت في تمويل قروض السيارات وبعض التجهيزات المنزلية، إذ كان توجه المصرف خلال هذه الفترة يمثل هذه المشاريع بناءا على رؤية في هامش الربح المحقق من وراء هذه التمويلات، ومن جهة آخرى كان الدافع من وراء هذا متمثلا في تنشيط وتفعيل الصناعة المحلية والتي برزت بشكل كبير في تركيب السيارات والصناعات الكهرو منزلية، بالإضافة إلى هذا فقد كانت نظرة المصرف تمثل هذه المشاريع بسبب توجه المجتمع الجزائري إلى طلب التمويلات الإسلامية كونها تتماشى والقيم الدينية والاجتماعية للمجتمع الجزائري.

فمصرف السلام في ظل هذه الظروف التي أضحى العالم عموما والجزائر خصوصا يعيش على دفعها في ظل جائحة كورونا تغيرت نمطية تمويل المشاريع على مستولى هذا المصرف في إطار وكالته بأدرار، حيث نجد أنه بعد الانفتاح في التمويل الذي كان يعرفه المصرف تقلص ليصبح يشمل مجالات محدودة، فقط تجلت حسب تصريحات المصرف في مجالات الاشغال العمومية والتجارة.

حيث نجد أن المصرف في إطار تمويله لمثل هذه المشاريع يعتمد بالخصوص على صيغ تمويلية فقط دون الأخرى والتي تتمثل في كل من المرابحة، بيع السلم، وبيع الآجل.

فصيغة المرابحة هي تشمل كل من قطاعي الأشغال العمومية بالنسبة 80% والتجارة بالنسبة 20% وسنوضح قيمة تمويلات بالصيغة المرابحة لكلي من قطاعين سنة 2021-2022 في الجدول أدناه:

الجدول (2-3): يوضح نسبة وقيمة التمويل لكل من قطاعي الأشغال العمومية والتجارة بالصيغة المرابحة من طرف مصرف السلام بأدرار خلال فترة 2021-2022

الوحدة: مليون دينار جزائري

القطاعات الممولة	أشغال العمومية 80%	التجارة20%
قيمة التمويل	7417600	1854400

المصدر: مقابلة شخصية، بوحيدة سالم، نائب مدير مصرف السلام بأدرار، مرجع سبق ذكره.

الشكل (2-5): دائرة نسبية تبين نسبة التمويل الممنوح من طرف مصرف السلام وكالة أدرار لقطاع الأشغال العمومية وقطاع التجارة بصيغة المرابحة

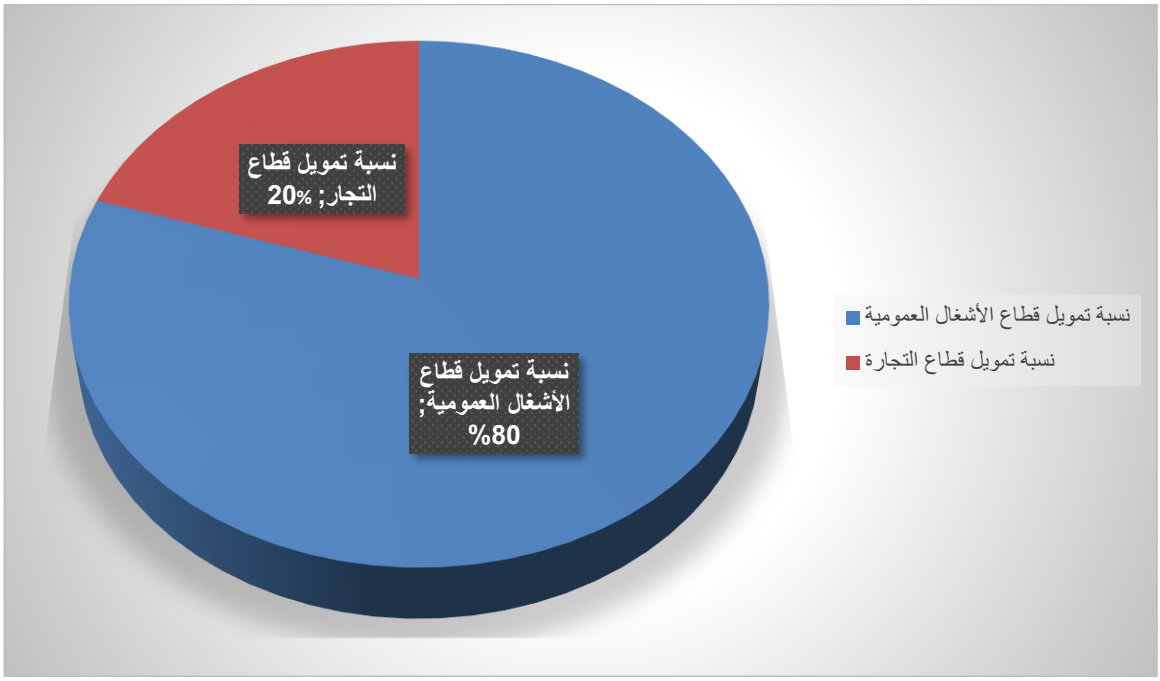

المصدر: إعداد طالبين بالاعتماد على معطيات الجدول

أما صيغة بيع الآجل فهي لا تتضمن إلا تمويل قطاع الأشغال العمومية بالنسبة 100% لسنة 2021-2022 بتمويل قيمته 160223891 مليون دينار جزائري.

وفي صيغة بيع السلم يمول مصرف السلام أدرار أيضا قطاع الأشغال العمومية فقط بالنسبة 100% لي حد سنة 2021-2022 بتمويل قدره 2,500,000 مليون دينار جزائري.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم تقديمه من طرف مصرف السلام لوكالة أدرار، يتضح لنا أنه يحاول تقديم أفضل الآليات من أجل تقديم أفضل التمويلات الاستثمارية وكذلك التوافق مع التطور الاقتصادي وكل هذا يكون وفق أحكام الشريعة الإسلامية، فطبيعة المصارف الإسلامية تستند إلى تمويلات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل لجذب أكبر عدد من المستثمرين المحليين ونحن في دراستنا هذه تخصصنا في آليات التمويل الإسلامية ومساهمتها في تفعيل التنمية المحلية.

خاتمة

أصبحت مكانة المصارف الإسلامية في الاقتصاد والمجتمع حقيقة واضحة، للدور الذي تقوم به بدلا من المصارف التقليدية ويمكنها ان تساهم بشكل كبير في عملية التنمية المحلية من خلال دورها الهام في التأثير على النشاط الاقتصادي والاجتماعي وذلك عن طريق مواكبة التطورات التقنية في المجال المصرفي بما يتفق مع احكام الشريعة الاسلامية، ولكنها تتشارك مع المؤسسات الأخرى في كونها تسعى لتحقيق الربح وتعظيم حقوق الملكية لضمان استمراريتها، ثم أن مختلف الآليات التي جاءت بها المصارف الإسلامية تعتبر بديلا في مجال التنمية باعتبار أن المصارف الإسلامية وجدت من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية ومحاولة دفع عجلة التنمية حيث تعرف هذه الأخيرة على أنها عملية حضارية لكونها تشمل مختلف أوجه النشاط في المجتمع بما يحقق رفاهية الانسان والمساهمة في توفير الحاجيات الأساسية للمجتمع، من خلال تمويل المشروعات الاستثمارية المحلية التي تخلق فرص العمل وتحقيق القيمة المضافة مهما كانت حجم هذه المشاريع.

اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى: السمة الأساسية للمصارف الإسلامي عدم تعاملها بربا فهي تهدف إلى تلبية الاحتياجات وفق مبادئ الشريعة الإسلامية–فرضية صحيحة

الفرضية الثانية: للمصارف الإسلامية قدرة على جلب عائدات مالية معتبرة من خلال الخصائص المرنة التي تتمتع بها والأهداف التي تسعى إليها –فرضية صحيحة

الفرضية الثالثة: تشكل المصارف الإسلامية أداة فعالة في تحقيق التنمية المحلية لما لها من خصوصية اقتصادية واجتماعية واعتمادها على الصيرفة الإسلامية كبديل لصيغ التمويل التقليدية –فرضية صحيحة

نتائج الدراسة

من خلال دراسة موضوع البحث توصلنا إلى النتائج التالية:

1. أن للمصارف الإسلامية دور فعال في تنمية النشاط الاقتصادي لكونها حققت نتائج هامة الأمر الذي دفع المصارف التقليدية لاعتماد آلياتها وفتح شبابيك خاصة بالصيرفة الإسلامية.
2. قدرتها على جلب واستقطاب العائدات المالية المدخرة لدى الأفراد والمستثمرين مما اعطى دفع قويا في مساهمة المصارف الإسلامية في المشاريع التنموية المحلية.
3. إن اعتماد المصارف الإسلامية على تمويل المشاريع التنموية بصيغ مشروعة بديلا عن الفوائد الربوية ساهم بشكل كبير في نشر الوعي والثقافة الاقتصادية لدى أفراد المجتمع وإقبال الناس عليها مما أتاح زيادة نشاط المصارف الإسلامية في المشاريع المحلية التي تعود على رفع الدخل الاقتصادي الفردي.
4. حقق مصرف بوكالة أدرار مكانة اقتصادية هامة من خلال الخدمات المصرفية المقدمة للمتعاملين في إطار صيغ التمويل المريحة كالمرابحة والمضاربة وبيع الآجل...وهو ما يعبر عن المرونة وتكيف في التعامل الاستثماري الذي عاد على المنطقة بفوائد ربحية هائلة وتحقيق إنتاج قوي.
5. يساهم النظام الإسلامي بشكل في دعم عملية التنمية المحلية واعتبار مصرف السلام تجربة في هذا المجال.

التوصيات

1. تفعيل دور المصارف الإسلامية في تمويل قطاع الحكم المحلي ومساعدة هيئات المحلية في تحقيق التنمية المحلية تنسجم مع الخطط الوطنية.
2. اعتماد المصارف الإسلامية لصيغ آخرى كالمزارعة لما لها من دور فعال في تطوير التنمية المحلية.
3. القيام بتكوين وتدريب إطارات المصرف على أحدث الأنظمة وتطبيقات الالكترونية لمواكبة التقنيات في المجال المصرفي.
4. تبني المصارف الإسلامية لإستراتيجيات وسياسات فاعلة لتطوير خدماتها وتحسينها بما يلبي رغبات المتعاملين والمستثمرين.
5. على رجال المال والأعمال التوجه صوب المصارف الإسلامية لاستثمار أموالهم وفق مبادئ الشريعة الإسلامية والابتعاد عن التعاملات الربوية.
6. تنظيم ملتقيات لجذب عدد أكبر المستثمرين وذلك عن طريق تعريفهم بالدور التنموي، والمربح الذي يمكن تحقيقه من خلال صيغ التمويل الإسلامي.
7. على مصرف السلام بأدرار ابتكار منتجات تمويلية وتوظيفها في مشاريع جديدة أكثر فعالية وأكثر تأثير في مؤشرات التنمية المحلية.

آفاق الدراسة

لقد حاولنا في بحثنا هذا أن نرقى إلى مستويات مقبولة إلا أن الموضوع المصارف الإسلامية موضوع واسع النطاق لذلك فكان من الضروري أن نقترح جملة من المواضيع تكون فرصة لمن يأتي بعدنا أن يبحث فيها وهي كالآتي:

1. تكامل المصارف الإسلامية لتحقيق التنمية المحلية.
2. إستراتيجيات وأساليب تفعيل دور التنمية المحلية.
3. دراسة مقارنة لصيغ التمويل الإسلامي في مصرف السلام

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المراجع والمصادر.

❖ الكتب:

1.القرآن الكريم.

2.فادي محمد الرفاعي، المصارف الإسلامية، طبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان،2004.

3.حامد حسن ميرة، عقود التمويل المستجدة في المصارف الإسلامية، طبعة الأولى، دار الميمان لنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية الرياض، 2011.

4.محمد عبد المنعم أبو زيد، الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية بين نظرية وتطبيق، طبعة الأولى، المعهد العالي للفكر الإسلامي، القاهرة،1996.

5.محمد محمود المكاوي، الاستثمار في البنوك الإسلامية، دار الفكر والقانون، القاهرة، 2011.

6. جمال لعمارة، المصارف الإسلامية، دار نبأ، بسكرة، 1996.

7.عايد فضل الشعراوي، المصارف الإسلامية دراسة علمية فقهية للممارسات العملية، الطبعة الثانية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 2007.

8.محمود الانصاري، إسماعيل حسن، سمير مصطفى متولى، البنوك الإسلامية، مطابع الاهرام التجارية، القاهرة مصر،1988.

9. شهاب أحمد سعيد العزعزي، إدارة البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس لنشر وتوزيع، عمان الأردن، 2012.

10. حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية (مدخل حديث)، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010.

11. محمود عبد الكريم إرشيد، القوى البشرية في المصارف الإسلامية، ط1، دار النفائس لنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010.

12. محسن أحمد الخضيري، البنوك الإسلامية، ط1، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة مصر، 1999.

13. المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، عبد الرزاق رحيم جدي الهيتي، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن عمان، 1998.

14. محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية: أحكامها- مبادئها- تطبيقاتها المصرفية، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن، 2008.

15. محمد حسين الوادي، حسين محمد سمحان، سهيل أحمد سمحان، النقود والمصارف، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن، 2010.

16. إبراهيم كرسانة، البنوك الإسلامية: الإطار المفاهيمي والتحديات، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي الإمارات، 2013.

17. عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، ط1، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة السعودية، 2004.

18. مدحت كاظم القريشي، ميسون عبد الغاني عبد الكريم، المصارف الإسلامية في مواجهة تحديات الأزمة العالمية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 32، كلية المنصورة الجامعة، 2012.

19. محمود عبد الكريم أحمد إرشيد، الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس لنشر والتوزيع، الأردن عمان، 2001.

20. محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية، ط2، دار المسيرة لنشر وتوزيع، عمان الأردن، 2008.

21. أحمد بن محمد الإدريسي، العقود والصيغ البديلة في البنوك الإسلامية، ط2، مركز فاطمة الفهرية للأبحاث والدراسات(مفاد)، فاس المغرب،2021.

22. نايف بن نهار، مقدمة في الصيرفة الإسلامية، ط1، مؤسسة وعي لدراسات والأبحاث، قطر، 2020.

23. حكيم حمودة فليح ساعدي، ثورة صادق حمادي المفرجي، محمد حسن عبد الكريم الحلي، المصارف الإسلامية: مفاهيم أساسية وحالات تطبيقية، ط1، دار بغدادي للكتب للطباعة والنشر والتوزيع، العراق بغداد، 2019.

24. صادق راشد حسين الشمري، أساسيات الصناعات المصرفية الإسلامية: أنشطتها والتطلعات المستقبلية، دار البازوري العلمية، عمان الأردن، 2008.

25. رشاد أحمد عبد الطيف، التنمية المحلية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2011.

26. السبتي وسيلة، تمويل التنمية المحلية، ط1، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2009، القاهرة.

❖ المذكرات والأطروحات:

1. ميلود بن مسعود، معايير التمويل في البنوك الإسلامية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي، تخصص الشريعة، جامعة الحاج لخضر- باتنة، السنة الجامعية 2007-2008.

2. علا أسامة الشعراني، أهمية تطبيق نظام التكلفة حسب الأنشطة على نشاط المرابحة في المصارف الإسلامية، دراسة تطبيقية قدمت استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، غير منشورة، جامعة دمشق، سوريا، 2010.

3. رحمون مريم،2012-2013، دور البنوك الإسلامية في تمويل التنمية المحلية: دراسة حالة بنك الإسلامي للتنمية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013.

4. ميلود بن مسعود، 2007-2008، معايير التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي، قسم الشريعة، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر-باتنة، 2008.

5. بهاء الدين بسام مشتهي، دور المصارف الإسلامية في فلسطين في دفع عجلة الاستثمارات المحلية في فلسطين للفترة ما بين (1996-2008): دراسة تحليلية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر-غزة، 2011.

❖ **المجلات:**

1. صحراوي مقلاتي، الاجتهاد المصرفي رؤية تكاملية، مجلة الإحياء، كلية العلوم الاجتماعية والعلو الإسلامية، جامعة باتنة، العدد التاسع،2005.

2. سكاك مراد، قريشي كنزة، المسؤولية الاجتماعية في الاقتصاد الإسلامي وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية، مجلة المعيار، مجلد 23، عدد 46، جامعة فرحات عباس سطيف،2019.

3. هدة عبو، أهمية وواقع الصناعة المصرفية الإسلامية في ماليزيا، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 10، العدد 1، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، 2021.

4. أبو بكر سالم، حبيبة عامر، الصناعات الإسلامية للمصارف الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية-مصرف البركة الجزائري نموذجا، مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، العدد السادس، الأغواط، أكتوبر 2017.

5. موسى محمد شحاده، مدى نجاعة البنوك الإسلامية وتغلغلها في الاقتصاد الفلسطيني، الجامعة الحرة في هولندا، القدس فلسطين 2011.

6. حمزة فيشوش، مصادر واستخدامات الأموال في المصارف الإسلامية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 05، العدد 01، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2020.

7. برودي نعيمة، يوسفي كريمة، أثر هيكل رأس المال على ربحية البنوك الإسلامية في دول الخليج: دراسة قياسية باستعمال نماذج البانل خلال فترة 2013-2019، المجلد 07، العدد 02، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان الجزائر، 2021.

8. جمال العسالي، طه عبد الرحمن السويسي، البنوك الإسلامية: قراءة في المبادئ والأسس وأساليب التمويل، مجلة الدفاتر الاقتصادية، المجلد 03، العدد 06، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2013.

9. وهيبة بن ناصر، التمويل المحلي ودوره في عملية التنمية المحلية، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد 06، جامعة البليدة 2 لونيسي علي، 2021.

10. عبد المطلب بيصار، حسين الأمين شريط، التنمية المحلية في إطار التجارب الدولية والخبرات الميدانية، مجلة العلوم الإدارية والمالية، العدد 02، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018.
11. بن الحاج جلول ياسين، أهمية تفعيل الإرادات المحلية غير الجبائية في تمويل التنمية المحلية–حالة الجزائر، مجلة البديل الاقتصادي، العدد 08، جامعة تيارت–الجزائر، 2019.
12. محمد خثير، جمال صادفي، تحديات التنمية المحلية في ظل تراجع إعانات الحكومة المالية المخصصة للولايات والبلديات الجزائر، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 02، العدد خاص، جامعة خميس مليانة– الجزائر، 2018.
13. بن زاكورة العونية، البنوك الإسلامية إستراتيجية لتحقيق التنمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة بنك السلام الجزائري)، مجلة أبحاث، المجلد 5، العدد 1، جامعة مصطفى اسطمبولي–معسكر.
14. يحياوي الهام–بوكميش لعلى– بوحديد ليلى– المصارف الإسلامية كألية لتحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، مجلة الحقيقة، العدد 38، جامعة أحمد دراية– ادرار، 2016.
15. افتخار محمد مناحي الرفيعي–خميس محمد حسين–احمد ياسين عبد، المصارف الإسلامية ودورها في العملية التنمية الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 31، جامعة بغداد، 2012.

❖ الملتقيات

1. قادري محمد الطاهر، جعيد البشير، عموميات حول المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، مداخلة مقترحة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، جامعة زيان عاشور، الجلفة.
2. بلعزوز بنعلي، عبو هدة، الأخطار المالية في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية دراسة مقارنة، الملتقى الدولي الثاني 5–6 ماي 2009، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعي شلف.
3. خبابة عبد الله، توفيق غفصي، تمويل التنمية بين النظام الوضعي والنظام الإسلامي دراسة مقارنة، ملتقى دولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة، 03و04 ديسمبر 2012.
4. جاسم بن سالم الشامسي، ضوابط المصارف الإسلامية والمعاملات فيها وفقا للقانون الاتحادي رقم (6) لسنة 1985: في شأن المصارف والمؤسسات المالية والشركات الاستثمارية الاسلامية، ملتقى البحث العلمي، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة.
5. خبابة عبد الله، براهيمي السعيد، اليات التمويل الإسلامي بديل لطرق التمويل التقليدية، الملتقى الدولي حول: أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، 05–06 ماي 2009.
6. عيسى مرازقة، مداخلة بعنوان: البنوك الإسلامية وعلاقتها بالسوق الإسلامي، دراسة حالة مصرف أبو ظبي، فيفيري 2011.

❖المقابلات

مقابلة شخصية، بوحيدة سالم، نائب مدير مصرف السلام.

❖المراجع باللغة الأجنبية

1. Yuli Andriansyah, Islamic Banks and Local Development in Indonesian, Global Journal of Business and Social Science Review, number02, Faculty of Islamic Studies, Department of Islamic Economics, Islamic University of Indonesia, Indonesia, 2014.
2. Cherroun Reguia, The role of Islamic Banks in Economic Development, REVUE NOUVELLE ECONOMIE, number04, Université el hadj Lakhdar- Batna, 2011.
3. Hanish Ahmed- Abbasi Ibrahim, the role of Islamic banks in mobilizing financial resources and financing development, Journal of Research and Business Studies, number02, University of Jalafa- Algeria, 2017.

❖ المواقع الالكترونية

1. موقع مصرف السلام الالكتروني https://www.alsalamalgeria.com.

ملاحق

الملحق (1): رسم البياني التنظيمي للوكالة المختلطة

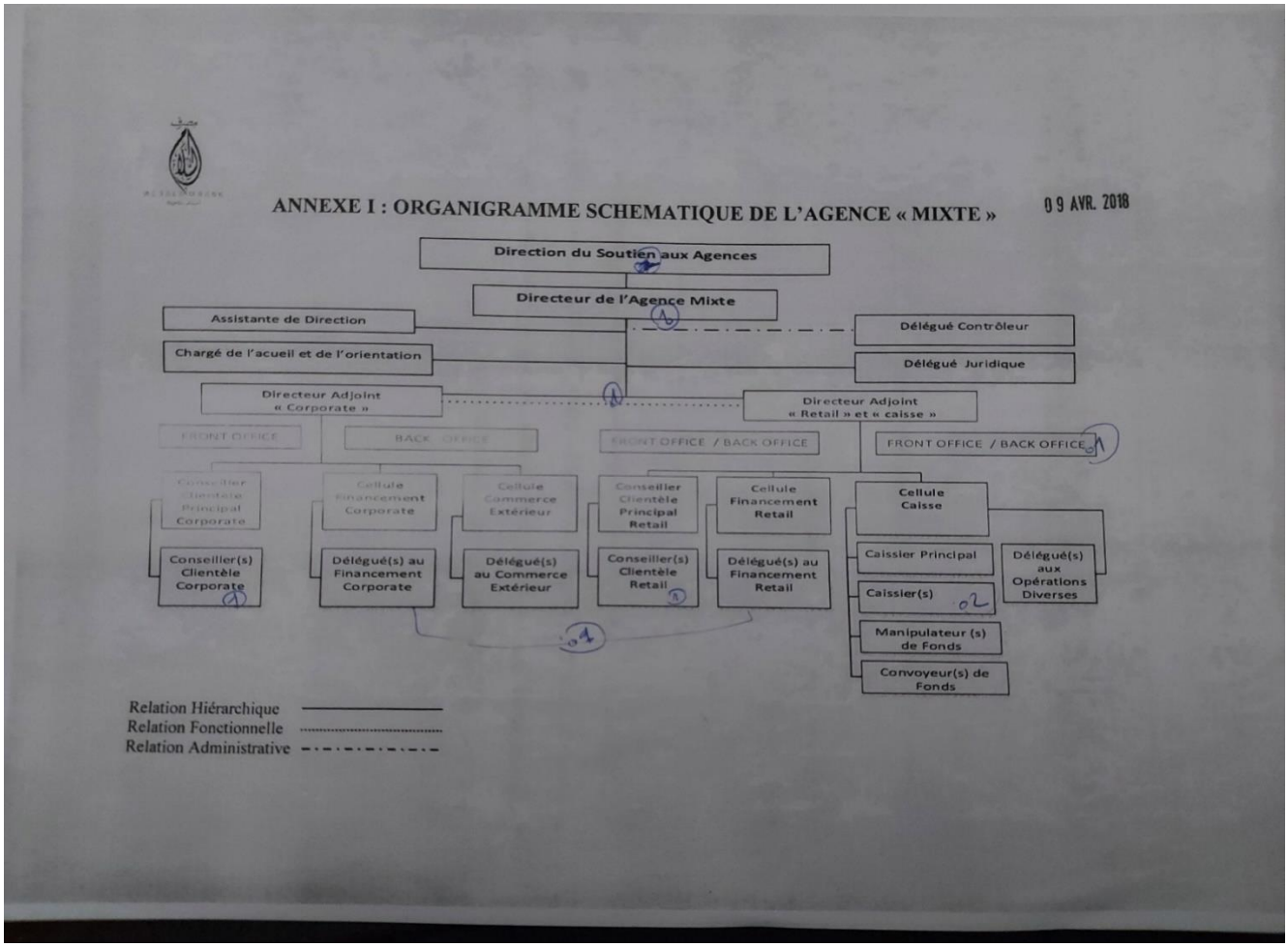

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بالمصارف الإسلامية وإبراز دورها في إنعاش الاستثمار المحلي، بحيث تعتمد في ذلك على آليات وصيغ معلومة في تعاملاتها مع المستثمرين كالمرابحة، المضاربة، السلام وغيرها.

لغرض توضيح ذلك أسقطنا الدراسة على مصرف السلام الجزائري–وكالة أدرار وذلك لمعالجة الجانب التطبيقي وتوصلنا إلى أن المصارف الإسلامية استطاعت تحقيق الدور المنوط بها في عمليات التنمية المحلية وذلك بحكم الطبيعة الخاصة والمميزة للمصارف الإسلامية التي لا توجد دائما في المصارف التقليدية، كما أن خصوصية العلاقة بين المصارف الإسلامية والمودعين لديها يعطيها ميزة كبيرة في حشد المدخرات وتمويل الاستثمارات وبالتالي تساعدها على القيام بدور فعال في تحقيق التنمية المحلية من خلال تغليب العنصر الأخلاقي الذي يحافظ على المجتمع ،انطلاقا من مقاصد الشريعة.

الكلمات المفتاحية: المصارف الإسلامية، تمويل الإسلامي، التنمية المحلية، مصرف السلام– وكالة أدرار.

Summary

This study aims to introduce Islamic banks and highlight their role in reviving local investment, as it relies on well-known mechanisms and formulas in its dealings with investors such as Murabaha, speculation, Salam and others.

For the purpose of clarifying this, we dropped the study on the Algerian Al Salam Bank - Adrar Agency in order to address the practical aspect and we concluded that Islamic banks were able to achieve the role entrusted to them in local development processes, by virtue of the special and distinctive nature of Islamic banks that are not always found in traditional banks, and the specificity of the relationship between Islamic banks and their depositors give them a great advantage in mobilizing savings and financing investments, thus helping them to play an effective role in achieving local development through giving priority to the moral element that preserves society, based on the purposes of Sharia.

Key words: Islamic Banks, Islamic Finance, Local Development, Al Salam Bank - Adrar Agency**.**